small arms survey

تقييم العنف المسلح في اليمن

تقرير اليمن

اليمن تقييم العنف المسلح

عدد ٢ أكتوبر/تشرين الأول ٢٠١٠

تحت الضغط:

النزاع الإجتماعي على الأرض و المياه في اليمن

قتل ما لا يقل عن اثني عشر شخصا، بينهم صبي (١١ عاماً) في شهر فبراير/ شباط ٢٠٠٧ ، أثناء نزاع على الأرض بين رجال من قبيلتي البيضاء وسنحان، وقع في إحدى الضواحي الجنوبية للعاصمة اليمنية، صنعاء. قام شيخ من سنحان باختطاف نجل شيخ من قبيلة البيضاء بغية الضغط عليه كي يتخلى عن ملكية قطعة أرض واسعة. رد الشباب، حسبما أوردت التقارير، بالقتال وجرحوا الشيخ الخاطف ومن ثم قتلوه. رفضت عائلة الصبي الوساطة وأندلعت معركة بالاسلحة النارية، أسفرت عن عمليات قتل أخرى جرت على ما يبدو لما كان المقاتلون الجرحى في طريقهم الى المستشفى. وما توقف القتال إلا عندما أرسلت الحكومة دباباتها لتفصل بين الطرفين[1].

كان هذا الحادث غير عادي لما تميز به من شناعة وتدخل من أوساط حكومية عليا. غير أن العنف الاجتماعي الذي يفرزه النزاع على الأرض والمياه في اليمن، رغم تواضع حجمه في العادة، متفش جداً ويديم نفس بنفسه، حاصداً أرواح الآلاف من الناس سنوياً وحائلاً بشدة دون احراز تنمية اجتماعية واقتصادية. ولئن يثير تفاقمُ العنف السياسي في اليمن بشكل سريع الاهتمامَ الدولي، فإن العنف الاجتماعي ذي الصلة بالنزاع على الأرض والمياه، المتميز بطبعه الغدار، يهدد بإحداث مزيد من الخلل في تماسك المجتمع وزعزعة استقراره. أما على الصعيد الوطني فإن من شأن المظالم الجماعية بخصوص الأراضي أن تذكي الاستياء في الجنوب والدعوة للانفصال.

هذا العدد من تقرير اليمن الذي يصدره تقييم العنف المسلح في اليمن يقدم لمحة عامة عن ديناميات وآثار العنف

نساء يجلبن الماء من حوض عام بشهارة، محافظة حجة، فبراير ٢٠٠٩. © غافن هيلز

الاجتماعي ذي الصلة بالنزاع على الأرض والمياه، مُبرزاً الاتجاهات المستقبلية المحتملة، شارحاً باسهاب ما تساهم به الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة بشكل خاص، بوصفها عاملاً جامعاً، في تشكيل العنف الاجتماعي. كما يتدارس التقرير المبادرات الحكومية لاحتواء استخدام المدنيين للسلاح، مسلطاً الضوء على العديد من الروابط بين العنف الاجتماعي والتحديات البنيوية الأخرى التي تواجه المجتمع اليمني. يخلص التقرير إلى ما يلي:

- بحسب تقديرات الحكومة اليمنية فإن ٤ آلاف شخص سنوياً يلقون حتفهم نتيجة العنف المصاحب للمنازعات على الأرض والمياه، وهو عدد لعله أعلى بكثير مما تتسبب فيه أعمال العنف الانفصالية في الجنوب والتمرد المسلح في الشمال وأعمال تنظيم القاعدة الإرهابية في اليمن، مجتمعةً.
- عملت المنازعات على الأرض والماء، ضمن سياق الاضطرابات السياسية والمظالم الأخرى، كمسببات للعنف الجماعي تهدد بإثارة الاضطرابات المدنية على نطاق أوسع.
النمو السكاني السريع وتحديات الحوكمة الشاملة يعملان على تفاقم النزاعات ذات الصلة بالموارد، وعلى ما يبدو ليس للحكومة، مع ذلك، خطة مكينة طويلة الأجل لمعالجة هذه المشاكل البنيوية.
- فرضت الحكومة اليمنية منذ سنة ٢٠٠٧ بشكل فعال قيوداً على تجارة الأسلحة وبالأخص حملها في المناطق الحضرية، الأمر الذي حدَّ من توافر الأسلحة الصغيرة وساهمَ مساهمة كبيرة في ارتفاع أسعارها في السوق. غير ان ملكية الأسلحة غير منظمة وحمل الأسلحة لا يخضع لقيد خارج المناطق الحضرية. وما لبثت الأسلحة النارية مسبباً هاماً من مسببات العنف الاجتماعي.
- رغم التدابير الحكومية للحد من استخدام المدنيين للأسلحة، تشير التقارير إلى أن تسرب الأسلحة من الجيش اليمني مصدر مهم من مصادر الامدادات المستمرة من الأسلحة الصغيرة ذات الطراز العسكري والذخائر إلى أسواق أسلحة المدنيين.

موضعة العنف الاجتماعي

ميّز العدد الأول من تقرير اليمن (مايو/أيار ٢٠١٠) ستة أنواع عمومية من العنف في اليمن: السياسي والاجتماعي والقائم على الفدية والإجرامي والمنزلي وغير المقصود[٢]. وقد أستأثر العنف السياسي، في استعراض غير حصري لتقارير وسائل الاعلام المحلية والدولية عن حوادث العنف في اليمن على مدى ١٢ شهراً، بالغالبية العامة لحالات الوفاة والاصابات. لكن استعراض المحفوظات أبانَ عن أن الحوادث الفردية من العنف الاجتماعي هي أكثر فتكاً من العنفين السياسي أو الإجرامي، عنف تمخض عنه ارتفاع في معدلات الوفيات والاعتلال للحادث الواحد أعلى بكثير من الأنواع الخمسة الأخرى[٣]. ويجدر التنويه إلى أن الإبلاغ عن العنف الاجتماعي قليل مقارنة بالعنف السياسي، ولعله بهذا أكثر اتساعاً مما هو عليه حجمه المقاس ودرجة الإبلاغ عنه حتى وقتنا الحاضر.

تقييم العنف المسلح في اليمن يعرّف العنف الاجتماعي بوصفه "عنفاً مسلحاً بين الجماعات غير الحكومية، على مدى فترة زمنية مستديمة في كثير من الأحيان، ولا سيما في سياق القواعد المتصلة بالمسؤولية الجماعية والثأر". وأكثر أنواع العنف الاجتماعي ذيوعاً ذو صلة بالنزاعات على ملكية الموارد أو الحصول على مدخل إليها مثل الأراضي والمياه، والنزاعات الحدودية[٤]. وتدور النزاعات، على ما يبدو، بشكل كبير في المناطق الريفية، التي يقطنها ٧١ في المائة من سكان اليمن[٥]، رغم تأثر المناطق الحضرية بها أيضاً – وخاصة في اراض ومواقع تشهد اعمارات سكنية جديدة. وما هو ذو مغزى، إن "زيادة الأغراض التجارية للأرض ولّد علاقات جديدة بين القبائل في المناطق الريفية، الأمر الذي أسفر عن نزاعات"[٦].

لا يمكن بمكان المبالغة بمحورية الأرض والمياه في عملية تشكيل النزاع في المجتمع اليمني. فهما يشكلان الأساس الاقتصادي لسبل معيشة غالبية اليمنيين، فالزراعة تشكل ١٥ في المائة من الناتج المحلي الإجمالي، ويعمل فيها ٧٥ في المائة من القوى العاملة الريفية[٧]. والأرض ترتبط بشكل خاص ارتباطاً وثيقاً بمفاهيم الهوية والشرف؛ وبالعربية "الارض عرض"[٨].

إلا انه ليس هنالك سوى نسبة صغيرة جداً من الأراضي اليمنية المنتجة اقتصادياً، فأقل من ٣ في المائة منها "أراض زراعية رئيسية"؛ و٤ في المائة أخرى "أراض زراعية حدّية"[٩]، وأقل من ٠,٣ في المائة "تزرع بمحاصيل دائمية"[١٠]. والأرض لهذه الأسباب مرغوب فيها ويدافع عنها "بكثير من الحمية"[١١]. الأقسام التالية تنظر في كيفية نشوء النزاعات على الأرض والمياه، وتلخص البيانات المتاحة عن آثارها، وتستعرض رد اليمن والوكالات التنموية على هذه المشاكل.

النزاع على الأرض

النزاع على الأرض، كما يُعتقد بشكل واسع، من أكثر أسباب العنف المسلح في اليمن شيوعاً[١٢]. هذا النزاع يحدث عندما يقوم أفراد عديدون أو مجموعات متعددة بالمطالبة بقطعة أرض، بدعوى انهم ابتاعوها أو ورثوها أو بدعاوى أخرى بملكيتها. والأرض المتنازع عليهاعادة ما تكون خاصة، لكنها قد تكون مملوكة حالياً أو سابقاً للدولة. وفي حالات قليلة، يشتمل التنازع على اراض عمومية أو وقف.

ومن الممكن لهذا النزاع أن يتفاقم بسرعة بحكم الأهمية الرمزية والاقتصادية للأرض والافتقار العام إلى عملية تحكيم سريعة وشفافة، فضلاً عن الطبيعة المسلحة للغاية للمجتمع اليمني. فمن جانب الدولة ثمة بيروقراطية مفرطة وسوء إداري ورداءة حفظ السجلات وفساد يؤجج النزاعات بدلا من أن يسهم في حلها. كما النظم العرفية المتعلقة بإدارة حيازة الأراضي ونقلها، في ذات الوقت، آخذة بالتضعضع لأنه ما عاد يُنظر في كثير من الأحيان إلى الشيوخ المحليين باعتبارهم صناع قرار حياديين، فهم في حالات كثيرة يستفيدون من تركيز الأراضي. فضلاً عن جواز تدخل الدولة في أي وقت وقلب الأحكام العرفية أو إبطالها[١٣].

نظام نقل ملكية الأراضي الرسمية (التسجيل القانوني للملكية ونقلها) نفسه كثير الإشكال. ورغم افتراض تسجيل جميع مبيعات أراضي الخواص، التي تجري عادة عن طريق وسيط مجاز[١٤]، رسمياً، في سجل الأراضي التابع للدولة، إلا إن معظم عمليات النقل لا تسجل رسمياً بل تسود عمليات خاصة بنقل الملكية[١٥]. ويخضع نقل الملكية في الوقت نفسه لتزوير وفساد واسعي النطاق، بما في ذلك تزوير وثائق (على سبيل المثال رفع ادعاء بامتلاك كاذب لقطعة من الأرض)

وبيع العقار نفسه لمشترين عدة. وليس بوسع سجل الأراضي عموماً أن يحدد أياً من الادعاءات المتضاربة حق الملكية[١٦] أو يكشف التزوير، الأمر الذي تترتب عنه عواقب سلبية، منها اضفاء طابع رسمي على المزاعم المتضاربة بدلاً من الحيلولة دون وقوعها.

وبحكم نقاط الضعف هذه، يقوم مدعو الحق باستخدام المحاكم بشكل كثيف لإضفاء الطابع الرسمي على ملكية الأراضي وحسم أمر الادعاءات المتضاربة، إذ يشير أحد التقديرات إلى أن ٥٠ في المائة من القضايا المعروضة أمام المحاكم الابتدائية ذات صلة بحق حيازة الأراضي والممتلكات[١٧]، الأمر الذي نجم عنه "تحميل المحاكم أكثر من طاقاتها"[١٨]، وليس من غير المعتاد أن تتجرجر القضايا مدة عشر سنوات أو أكثر، ما يضاعف المخاوف بشأن الفساد وضعضعة شرعية النظام القضائي[١٩]. وحيثما تعجز كل من آليات الدولة الرسمية وآليات النظم العرفية عن توفير وسائل شرعية وحينية لحل مشكلة الحيازة، يدخل أصحاب الدعاوى في الغالب صراعاً عنيفاً.

أما قضايا الإرث فقد تزيد الأمور تعقيداً، وخاصة في مناطق المرتفعات التي يشكل فيها الإرث آلية رئيسية تُكتسب عبرها الأرض، على أساس تقسيم التركة وفق الشريعة الإسلامية[٢٠]. وبما أن متوسط حيازة الفرد والأسرة من الأراضي طفق يتقلص بسبب النمو السكاني ومحدودية مصادر الأرض المنتجة، فإن الأسر في احتياج ماس متعاظم للاحتفاظ بقطع اراضيهم الزراعية واكتساب أصول جديدة من الأراضي (انظر إطار رقم ١). أما مسألة انتقال الأرض من الزوج المتوفي إلى زوجته فتبدأ بالبروز، على نحو يناقض المعايير التقليدية (وإن تبعت القانون الإسلامي)، حين تحاول أسرة الزوج في مثل هذه الحالات استرداد الأرض و/أو تبقيها باسم العائلة. هذا هو ما يتسبب في كثير من الأحيان، كما يقال، بالنزاعات المسلحة[٢١].

النزاع قد يتناول، في بعض الحالات، أرضاً تابعة للدولة في الوقت الراهن أو السابق، وهذا يبين ما تنطوي عليه قضايا الأرض من بعد سياسي مهم في اليمن، عاملا بدوره على تأجيج السخط السياسي، ولا سيما في الجنوب. ففي اليمن الشمالي سابقا (الجمهورية العربية اليمنية)، كانت ملكية الكثير من أراضي الدولة تعود في السابق إلى الإمام (الزعيم الديني قبل ثورة ١٩٦٢)؛ وفي اليمن الجنوبي السابق (جمهورية اليمن الديمقراطية الشعبية)، أممت الحكومة الاشتراكية التي تولت السلطة بعد الانسحاب البريطاني جميع الأراضي في سنة ١٩٧٠، التي كان يمكلها في الغالب السلاطين[٢٢]. والأراضي الأخرى التابعة للدولة تشمل تحديداً تلك التي اقتنتها الدولة، فضلا عن الشواطئ والجزر غير المأهولة[٢٣] والغابات والمناطق الصحراوية "إلا إذا ثبت أنها مملوكة لشخص آخر"[٢٤]، ومحاريق (الجبال والمنحدرات التي تسيل عبر قنواتها مياه الأمطار إلى أراض زراعية مجاورة)[٢٥].

أيا كان موضع الأراضي التابعة للدولة فهي ذات توثيق وترسيم سيئين، وأنطوى هذا على تحديات أبعد من قضايا نقل الملكية والإرث وخلق نزاعاً على الملكية مع المُدعين بالملكية من القبليين أو الخواص[٢٦]. ففي المدن وما حولها مثل عدن والمكلا وصنعاء وتعز "يقوم المستثمرون والمواطنون، في كثير من الأحيان، ممن ابتاعوا أراضي من الدولة، بدفع ثمنها مرة أخرى لتسوية الأمر مع اصحاب الادعاء بملكيتها من القبائل/الأفراد"[٢٧].

أراضي الدولة عرضة للاختلاس وبيع غير مشروع ووهبها لمالكين خواص أو حتى استخدامها (كما في مثال الجيش[٢٨]) من قبل موظفي الدولة لأغراض تجارية خاصة. ومثلما يُزعم فقد احتازت النخبة الشمالية في أعقاب الحرب الأهلية لسنة ١٩٩٤ على وجه الخصوص، أو أعطتها الحكومة الشمالية بشكل تفضيلي، مناطق واسعة من ارض الجنوب المؤممة سابقاً، وبالأخص الاراضي الواقعة حول عدن ولحج[٢٩]. ويظل هذا على الصعيد الوطني تظلماً رئيسياً من تظلمات الجنوبيين ضد النخبة السياسية التي يهيمن عليها الشماليون، مذكياً الدعوات بانفصال الجنوب[٣٠].

النزاع على المياه

يعاني اليمن من شح شديد ومتزايد في المياه، ونتيجة لذلك، يعتبر التنافس على الموارد المائية أمراً شائعاً. ويتجلى هذا في كثير من الأحيان بالعنف المسلح، بالنظر إلى أهمية الزراعة في اقتصاد المجتمع المدني اليمني[٣١]. يقدر نصيب الفرد السنوي من المياه العذبة بـ١٢٠ متراً مكعباً على مستوى البلد إجمالاً، وهذا ليس سوى ١٠ في المائة من المعدل الإقليمي وأقل من ٢ في المائة من المعدل العالمي[٣٢]. أما في الجزء الغربي من المرتفعات في اليمن، حيث يقطن ٩٠ في المائة من السكان، فيقدر معدل استهلاك الفرد السنوي من المياه بـ٩٠ متراً مكعباً[٣٣]. تجدر الملاحظة انه لا توجد أنهار دائمة[٣٤].

ونظراً لانخفاض مستويات هطول الأمطار في معظم أنحاء البلاد انخفاضاً شديداً للغاية[٣٥]، فقد اقترن النزاع على المياه اقتراناً وثيقاً بمسائل الأرض في اليمن. هذا يعود إلى السيطرة الاقليمية (المصدر) على تدفق المياه السطحية للمستهلكين عند المصب وازدياد الوصول، على مدى العقود الثلاثة الماضية، إلى المياه الجوفية عن طريق حفر آبار أنبوبية (أعمق فأعمق من أي وقت مضى)، وفي الغالب على الأراضي الخاصة[٣٦]. تخضع جميع مصادر المياه، ما عدا هطول الأمطار

إطار رقم ١ أرض أحمد

أحمد (وهو اسم مستعار) من عائلة مزارعين يعيشون في مكان يقع الآن في ضواحي صنعاء، ورث ارضاً من جده (من جهة أبيه). قسّم جده، حين كان على قيد الحياة، معظم أرضه بالتساوي بين أبنائه الثلاثة، مبقياً على جزء منها لنفسه. وبعد وفاته قسم هذا الجزء إلى ثلاثة أقسام بين احمد واثنين من أعمامه، لأن أباه كان قد توفى قبلها ببضع سنوات.

يقول أحمد إن ابن أحد عميه استدعاه في سنة ٢٠٠٤ بإحدى الليالي من منزله، طالباً منه نبذ حقه في الأرض المتبقية. ويقول انه لما خرج، رافضاً الإذعان لهذا الطلب، اطلق رجل ثان في مكان مستتر النار عليه. استدعى احمد زميلاً مزارعاً له ليأتيه ببندقيته الصينية الصنع من طراز ايه كيه – ٤٧. وغادرا. وفي وقت لاحق من تلك الليلة نفسها اندلعت معركة بالاسلحة النارية يقدر أحمد بأن ٦٠ طلقة اطلقت خلالها صوبه، أصابت واحدة منها ساقه وأخرى صدره. رد أحمد بالإطلاق لكن لا يقوى على تأكيد أين استقرت طلقاته.

بعد ثلاثة أيام من الحادث زار رجل شرطة، تلقى بلاغاً من سكان القرية بمقتل شاب خلال معركة بالأسلحة النارية، أحمد وهو راقد في المستشفى. ثم اقتيد أحمد وابن عمه في الوقت المناسب للمحاكمة، إذ اتهم أحمد بجريمة القتل. وجدت المحكمة أن ابن عمه غير مذنب، أما أحمد فقد أدين وحكم عليه بالإعدام. القطعة المتبقية من الأرض، مع ذلك، ظلت تحمل اسمه.

المصدر: مقابلة المؤلف لأحمد، سجن صنعاء المركزي، أغسطس ٢٠١٠

المباشر، لإمكانية عدم تكافؤ الفرص في الوصول إليها والسيطرة عليها، وهذه عوامل رئيسية تصير المنافسة نزاعاً وعنفاً مسلحاً، إذ يمكن للتدخلات التي هي من صنع الإنسان، مثل بناء السدود[٣٧] و"تحسين" سيل القنوات[٣٨] وتغيرات طبيعية مثل تلك التي تحدث لمورفولوجيا الوديان (أنهار موسمية) والفيضانات، أن تؤثر على التوازنات الاجتماعية الهشة وتؤجج النزاعات[٣٩]. ويميل النزاع على مياه الأمطار إلى أن يكوم موسمياً ويشيع أكثر في مواسم الأمطار (تقريبا بين ابريل/ نيسان– مايو/ ايار وأغسطس/ آب – سبتمبر/ أيلول)[٤٠].

روي غالبية المناطق الريفية كان يجري، حتى وقت قريب نسبياً[٤١]، عن طريق المياه السطحية، بما في ذلك مياه الأمطار والسيول، التي تدار عادة عبر مقاربات عرفية يتم التفاوض عليها محلياً. وشرع اليمنيون، العاملون في المملكة العربية السعودية منذ السبعينات، في إدراك إمكانيات استخراج المياه الجوفية ثم سرعان ما ابتاعوا معدات لحفر الآبار الأنبوبية، وابتدؤوا بمناطق مثل صعدة[٤٢]. وارتفعت بين سنتي ١٩٧٠ و٢٠٠٣ نسبة الأراضي الصالحة للزراعة المروية من الآبار من ٣ حتى ٣٧ في المائة[٤٣]. وموارد المياه الجوفية مستغلة الآن بمعدل يفوق بكثير التغذية الطبيعية[٤٤]، وتهاوت مستويات المياه في مناطق مثل صنعاء وصعدة وتعز[٤٥]. والتوقعات تنبئ بأن "غالبية مستودعات المياه الجوفية [سوف] تجف في فترة تتراوح من ١٥ حتى ٥٠ سنة"[٤٦]، الأمر الذي ينذر بعواقب مدمرة على الاستقرار الاجتماعي[٤٧].

يتخذ النزاع على استخراج المياه الجوفية عدداً من الأشكال، فالمنافسة بين مالكي الآبار الذين يستجرون المياه من نفس مستودعات المياه الجوفية يمكن أن تفضي إلى "سباق للوصول إلى قاع هذه المستودعات"[٤٨] . كما يمكن للنزاع أن يندلع بين مستهلكي المياه في الريف والحضر حين يتم استجرار المياه من المناطق الريفية للاستخدام في المناطق الحضرية. حدث هذا في تعز حين رأى المستهلكون في الريف مصادر مياههم وهي تجف لاستخدامها في تزويد المناطق الحضرية[٤٩]. كما حصل الشيء نفسه في منطقة أبين نظراً لنقل المياه المستخرجة بالأنابيب إلى عدن، فقام الأهالي هناك بتدمير خطوط أنابيب الآبار احتجاجاً [٥٠]. كما

رجل قبلي مسلح، محافظة عمران، فبراير ٢٠٠٩. © غافن هيلز

يقع هذا النزاع بين الدولة والمواطنين ارتباطاً بتراكم المظالم الناجمة عن فشل الدولة بتقديم الخدمات العامة. ومثال على ذلك خروج المتظاهرين في شهر يونيو/ حزيران ٢٠٠٩، إلى الشوارع في لحج احتجاجاً على انقطاع مياه البلدية دام شهراً [٥١]. ثم قتل، في شهر أغسطس/آب ٢٠٠٩، شخص واحد وأصيب ثلاثة آخرون في عدن، في اشتباكات بين الشرطة والمتظاهرين حول المسألة عينها[٥٢]. ينبغي النظر إلى هذه الحوادث ضمن سياق الاضطرابات السياسية المنتشرة على نطاق واسع في جنوب اليمن. وقد يكون الماء في كثير من الحالات فتيل الذي يؤجج الصراع على خلفية المظالم الأخرى.[٥٣]

حدد وارد بشكل مفيد خمسة من العوامل التي يمكن أن تصير التنافس على المياه الشحيحة إلى نزاع، فيما يطرح العمري عاملاً سادساً (أنظر جدول رقم ١)[٥٤].

آثار النزاع على الأرض والمياه

النزاع على الأرض والمياه واقع مزمن يستنزف عدداً كبيراً من اليمنيين. وعلى الرغم من محدودية بيانات الوفيات بشكل كبير، فقد قدر تقرير لوزارة الداخلية صدر مؤخراً بأن ٤ آلاف حالة وفاة سنويا سببها العنف الناجم عن النزاعات على الأرض وما يتصل بها[٥٥]. هذه الوفيات تفوق عددياً جرائم القتل الأخرى المقدرة تقريبا بألف حالة معلن عنها (أنظر إطار رقم ٢). من جانب آخر، أفادت

جدول رقم ١ **عوامل تحوّل المنافسة على المياه الى صراع**

عامل	الشرح
التنبؤ بالتدفق	التدفق الذي يمكن التنبؤ به يولد ظروفاً مواتية بشأن إدارة الموارد: أحداث متسلسلة يتمخض عنها توتر شديد ونزاع[٥٩].
عدد المستخدمين	النظم التي يشترك فيها كثيرون تولد احتمالاً أكبر بنشوء توتر تقل فيه سيطرة الأفراد[٦٠].
الرؤية	تدفقات الماء على السطح يسهل قياسها وإدارتها، لكن كونها مرئية قد يؤدي إلى نزاع: المصادر الجوفية لا تولد شيئاً كهذا[٦١].
«تماثل السبب والنتيجة»	منافسة مباشرة بين أفراد يرجح أن تسبب بنشوء نزاع أكثر بكثير، على سبيل المثال، من نضوب مياه جوفية ذات تأثير على مجتمع أوسع[٦٢].
علاقات القوة	اختلال كبير في توازن القوى بين الفائزين والخاسرين يعمد إلى التخفيف من شدة النزاعات[٦٣].
تدخل خارجي	الدولة والجهات المانحة وآخرون يمكن أن يثيروا نزاعاً عندما يتدخلون في الممارسات الحالية في إدارة المياه أو يهملون آثار إدارة وصيانة مشاريع بنية تحتية جديدة[٦٤].

الأنباء أنه في محافظة إب وحدها، التي يعني فيها ارتفاع معدل هطول الأمطار زيادة إنتاجية الأرض وما فيها من صراع اجتماعي يتسم بحدته بشكل خاص، حكم على نحو ٨٠٠ شخص بالسجن لارتكابهم جرائم قتل يتصل معظمها بالنزاعات على الأرض بين شهري يناير/كانون الثاني وأغسطس/آب ٢٠٠٩ فقط[٥٦].

الشهادات الموثقة فردياً تظهر مدى العنف المتصل بالنزاع على الأرض والمياه. فقد أودى النزاع على الأرض بين قبائل عنز والهاجرة في محافظتي ذمار وإب، الكائنتين إلى الجنوب من صنعاء، وهو جزء من دورة عمليات قتل انتقامية تتكرر مرة كل خمس سنوات، أودى بحياة أكثر من ٣٠ شخصاً وجرح ١٠٠ في مطلع شهر يوليو/تموز سنة ٢٠٠٥ وحده[٥٧]. وفي مكان آخر، وصف مختصون بالحد من النزاع يعملون لحساب الصندوق الاجتماعي للتنمية اليمني (SFD) الشبه الحكومي، منطقة في محافظة صنعاء يتسبب فيها النزاع على الأرض (والمياه) في وفاة شخصين إثر عنف مسلح في كل أسبوع، بما في ذلك المناطق التي يجرون فيها دورات التدريب في الحد من النزاع العنيف على الأرض[٥٨]. النزاع العنيف على الأرض أمر يتكرر في مناطق كتلك الأجزاء المبنية حديثاً في مدينة صنعاء، حيث يعم البناء على نطاق واسع وترتفع قيمة أسعار الأراضي بسرعة. وفي مجمل الحالات تكون غالبية الضحايا من الرجال وتكون تداعيات وفاتهم واصاباتهم بالجروح على دخل أسرهم وقدرتهم الإنتاجية مدمرة.

النزاعات العنيفة على الأرض – وما يقترن بها من عادات الانتقام – تسفر، علاوة على الوفاة والاعتلال، عن عدم استخدام أراض قابلة للإنتاج وتدمير محاصيل ذات قيمة وتأخير استثمارات جديدة أو إلغائها[٦٥]. فالدراسة التي تناولت صناعة البن في اليمن، مثلاً، قامت بتسليط الضوء على أن "تعدد حقوق الملكية لنفس قطعة الأرض" يحد من الاستثمار، بل يتأتى عن ذلك تدمير الموارد مثل قطع الأشجار[٦٦]. أما النزاعات على المياه فقد يسفر عنه عرقلة امدادت المياه أو حتى قطعها بالكامل[٦٧].

القوى الاجتماعية المحركة للصراع

النزاعات على الأرض والمياه ظواهر معقدة تنطوي على تقاليد قديمة وتتأثر بشكل واسع بالتغيرات الاجتماعية والاقتصادية والسياسية. يتناول هذا القسم بعض القوى المحركة الرئيسية التي تؤثر على احتمال وقوع نزاع على الأرض والمياه وتفاقمه، بما ذلك توسع "فجوة الحوكمة" بين الدولة والقانون العرفي، المسئولية الجماعية وعادات الانتقام، انتشار الأسلحة الصغيرة، ووجود مصالح قوية راسخة.

العرف مقابل سلطة الدولة. العلاقة بين القواعد العرفية التقليدية المتصلة بإدارة الصراع والموارد وسلطة الدولة أمر بالغ الأهمية لفهم النزاع على الأرض والمياه في اليمن[٧٥]. وإذ تسود في المناطق الريفية من المرتفعات الشمالية الأعراف والآليات القبلية[٧٦]، فإن الدولة ومؤسساتها تؤدي في المناطق الجنوبية، مثل عدن وحضرموت، أدواراً أكثر أهمية، وهو ما يعكس اختلاف التاريخ الثقافي والسياسي والحضور النسبي لمؤسسات الدولة بين الجزءين أو غيابها[٧٧]. فالسلطة في المناطق الحضرية مثل صنعاء ذات مرونة أوفر وتعتمد في الغالب على خصوصية نوع الحادثة أو القضية، أو الوضع القبلي (أو عدمه) للأطراف المعنية. وبتعميم موجز يقر كلا النهجين العرفي والحكومي أحدهما بالآخر، وقد يتعاضدان، في واقع الأمر، سعياً لتحقيق نتائج مرضية لجميع الأطراف[٧٨].

إطار رقم ٢ **فرز الوفيات الناجمة عن النزاع على الأرض والمياه**

قدر تقرير غير منشور لوزارة الداخلية وفاة نحو ٤ آلاف شخص في نزاعات على الأرض وأخرى ذات صلة بها في كل سنة في اليمن. هذه الوفيات، التي ربما تشمل أيضاً وفيات النزاع على المياه، غير متضمنة في إحصاءات "العدالة والأمن" المنشورة، إذ أشارت إلى وقوع ٨٧٤ حالة من القتل المتعمد و١٣٨ حالة من القتل غير المتعمد و٢٤ حالة اعتداء انتهت بالوفاة في سنة ٢٠٠٨[٦٨].

هنالك ثلاثة عوامل محتملة تفسر عدم الدقة في الأرقام. أولاً: الإحصاءات المنشورة تمثل فقط الحالات المرفوعة إلى المدعي العام، وبالتالي فهي لا تتضمن عادة إلا الحالات التي يتعرف بها على المشتبه فيه[٦٩]. ثانياً، الجرائم المسجلة في اليمن يمكن أن يكون لها أكثر من ضحية[٧٠]. ثالثا، إن عدد الوفيات الناجمة عن العمليات الأمنية أو حرب صعدة غير مبلغ عنه ومجهول[٧١].

وقال مسئول حكومي عندما سئل عن سبب عدم نشر أرقام الوفيات الناجمة عن النزاع على الأرض والمياه في إحصاءات الجريمة في اليمن، بثلاثة أسباب[٧٢]: أولا، وأهمها جميعاً، التعاطي مع نسبة كبيرة من هذه الحالات بآليات عرفية بدلا من آليات الدولة الرسمية[٧٣]. زد على ذلك استخدام الجيش في كثير من الحالات في التدخل، الأمر الذي يثير حساسيات تجاه أثر الإجراءات التي تعتمدها الدولة. وأخيرا، الطبيعة القبلية لهذه النزاعات وديناميكيتها بحيث يستحيل معها التعرف إلى من اطلق النار على من، (مما يقلل من احتمال تدخل النيابة العامة). ومثلما وصف المسئول الأمر بقوله "إنه مثل نزاع حربي". يبلغ تعداد سكان اليمن نحو ٢٣ مليون نسمة، ووقوع ٤ آلاف حالة وفاة بسبب العنف يعادل حوالي ١٧,٤ حالة وفاة لكل ١٠٠ ألف شخص في السنة.

وقد يمدنا مشروع تديره وزارة الصحة العامة والسكان، بدعم من منظمة الصحة العالمية، وهو مشروع متواصل لرصد الإصابات في المشافي بأدلة إضافية في الوقت المناسب، غير أن مشروع تقييم العنف المسلح في اليمن (يافا) لم يحصل على مدخل للبيانات[٧٤].

لعمليات التحديث، بما في ذلك الحضرنة وظهور اقتصاد السوق، والنموذج اليمني السياسي القائم على المحاباة، انعكاسات هامة على المعايير العرفية وممارساتها، وبالخصوص تضاؤل شرعية بعض الجهات الفاعلة الرئيسية، وعلى الاخص الشيوخ[٧٩]، وفقدان العديد من المعايير التقليدية ما كان يسمها من درجة احترام[٨٠]. العوامل التي تحد من قدرة الدولة وشرعيتها هي المقاومة التقليدية لسلطة الحكومة المركزية لصالح الاستقلال الذاتي[٨١]، والوجود المحدود لمؤسسات الدولة في العديد من مناطق اليمن وخاصة الريفية منها[٨٢]؛ الفساد والحزبية أو اتخاذ قرارات ذات نتائج سلبية[٨٣]، حتى لما يكون هناك طلب واضح من الدولة في أن تلعب دوراً[٨٤]. إن توزع التنسيق وغيابه بين خفارة الحكومة والمؤسسات الأمنية يعملان على إضعاف فعاليتها أكثر فأكثر ومفاقمة "فجوة الحوكمة"[٨٥].

المسؤولية الجماعية وعادات الانتقام. يقوم المجتمع القبلي في اليمن على مفهوم المسئولية الجماعية والفعل الجماعي للتعامل مع التهديدات الخارجية [٨٦]. كما أن هنالك، في الوقت نفسه، التزاماً صلداً بفكرة الانتقام للدم (الثأر)[٨٧]، الذي يقترن اقتراناً وثيقاً بالشرف. ويرى هذا المجتمع في قبول دفع التعويضات "الدية" شأناً يبعث على الخزي، ولا يمكن التغلب على هذا إلا في مواضع نادرة فقط عن طريق مفاوضة ووساطة مكثفتين [٨٨]. الثأر قد يؤخذ ضد أفراد الأسرة الذكور أو حتى ضد أقرانهم من القبائل الأخرى حين يصعب، مثلاً، استهداف القاتل مباشرة [٨٩]. وقد يتأتى عن ذلك شلّ المجتمعات المحلية حائلاً دون الوصول إلى المدارس والمراكز الصحية والأسواق [٩٠]، بل يجبر الرجال على المكوث في منازلهم فترات طويلة خوفَ تعرضهم للقتل [٩١]. وفي الغالب تتصاعد دورة العنف وتدوم، الأمر الذي يعقّد الجهود الرامية إلى إحراز حل سلمي. فقد وجدت الأبحاث المتصلة بالنزاعات في مأرب والجوف وشبوة بين سنتي ٢٠٠٠ و٢٠٠٥، مثلاً، أن ٧٩ في المائة (١٢٩ من أصل ١٦٤) من النزاعات كانت قد بدأت قبل سنة٢٠٠١ وأن ٤١٠ حالة وفاة من أصل ٦١٢ ذات صلة بنزاعات كانت قد بدأت قبل٢٠٠٠ ؛ بل أن نزاعاً ظل من غير حل مدة ٩٢ سنة. [٩٢]

استخدام الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة. الأسلحة الصغيرة، بدرجتها الدنيا، "هي مكون حيوي في أي جهد لحماية الأرض وممارسة السيطرة عليها وحق استخدامها"[٩٣] . ولعل الأسلحة النارية، رغم المحدودية النسبية للبيانات الكمية، هي الأداة الرئيسة المستخدمة في ارتكاب أعمال العنف أثناء النزاعات على الموارد. ومثلما جاء في العدد الأول من تقرير اليمن، فإن حيازة المدنيين للأسلحة منتشرة على نطاق مديد، إذ تقدرها أرقام موثوق بها بعشرة ملايين قطعة من الأسلحة الصغيرة في بلد يبلغ عدد سكانه حوالي ٢٣ مليون نسمة[٩٤]. ولانتشار الأسلحة الصغيرة علاقة معقدة بالحياة الاجتماعية والسياسية في اليمن، فهذا الانتشار يشكل في بعض الأحيان عامل استقرار في العلاقات الداخلية للقبيلة وما بين القبائل، لكنه يقوم بدور تقويض الاستقرار عندما تضعف الوسائل التقليدية للحد من العنف المسلح أو تنهار تماماً[٩٥].

تاريخياً، فقد عملت المعايير العرفية غير المشرعة على تنظيم التقليد القديم لحيازة المدنيين الأسلحة واستخدامها. والتعاطي مع العنف القبلي، كان، ولا يزال في كثير من الحالات، يدار بالحوار والوساطة والتحكيم من قبل مشايخ أو آخرين يتمتعون بسمعة ومكانة بوصفهم وسطاء مثل المراغة (أعلى سلطة قبلية وراثية)، أو عضو في فئتي السادة والقضاة النخبوية [٩٦]. ومع أن العنف المسلح شائع نسبياً في اليمن، نظراً

إطار رقم ٣ الحصول على السلاح والعنف الاجتماعي في اليمن

التجارة المدنية بالأسلحة النارية في اليمن مكينة بأغلب المعايير، فمتاجر الأسلحة تجانب محلات الطعام والملابس والتوابل ومنافذ الخدمات في العديد من البلدات. وتشير تقديرات من سنة ٢٠٠٧ إلى أن هناك ٣٠٠ متجر لبيع الأسلحة الصغيرة و١٨سوقاً أخرى منظمة لبيع الأسلحة في اليمن[١٠٢]، فيما وجد مسح وطني لأكثر من ألفي شخص أن نحو ثلاثة أرباع من ملاكي الأسلحة كانوا قد اقتنوا أسلحتهم من السوق وجميع من تبقوا تقريباً ابتاعوا أسلحتهم من تجار أسلحة معروفين: أقل من ٢ في المائة حصلوا على أسلحتهم من الأصدقاء والأقارب[١٠٣]. تضم بعض الأسواق المعروفة الكبرى، مثل تلك الكائنة في منطقة جهانة بمحافظة صنعاء، وسوق السويدة في محافظة البيضاء، وفي الطلح، سابقاً، في صعدة، العشرات من باعة الأسلحة يعرضون للبيع صفّاً واسعاً من الأسلحة الصغيرة والأسلحة الخفيفة، بما في ذلك الأسلحة الهجومية ذات الطراز العسكري وبنادق وقذائف صاروخية وذخائر، فضلاً عن ملحقاتها[١٠٤]. ومثلما أفيد تتوفر أسلحة بحجم أكبر، منها رشاشات ثقيلة وصواريخ ومدفعية، رغم أنها ما عادت تباع علناً. وضمت دراسة لمسح الأسلحة الصغيرة طرز محددة من الأسلحة الصغيرة في عينة أخذت من سوق سلاح، وهي بنادق هجومية من طراز كلاشينكوف صينية وروسية وألمانية؛ بنادق ماورز K٩٨ عاملة بالترباس الدوار؛ بنادق ماورز المعروفة محليا بالبنادق التشيكية؛ قنابل يدوية صينية؛ بنادق باكستانية وفرنسية (أنواع غير معروفة)؛ بنادق اف ان فال FN FAL أمريكية الصنع، ومجموعة من المسدسات اليدوية. وعلى النقيض من معظم المجتمعات المدنية الأخرى، يتسلح المواطنون اليمنيون بالأسلحة الصغيرة ذات الطراز العسكري، ولاسيما الكلاشينكوف ايه كي –٤٧ بأنواعها.

وأبانت المقابلات والبحوث الميدانية التي أجراها مسح الأسلحة الصغيرة في سنة ٢٠٠٩ تغيراً في حجم المعاملات وأسعار أسواق الأسلحة بمرور الوقت، إذ كانت، قبل حرب صعدة الأولى في سنة ٢٠٠٤، منخفضة نسبياً وكانت جميع معاملات الأسلحة الصغيرة علنية ومباشرة. وباندلاع الحرب – ست جولات من القتال أندلعت في منتصف سنة ٢٠١٠– زادت الأسعار باطراد، وبلغت في بعض الحالات عشرة أضعاف مستوياتها السابقة، وأضحت عمليات الشراء والبيع التي تتضمن الآن أعداداً أكبر من قطع السلاح وأثقل حجماً تجري في الخفاء وإن تقوم الاتصالات الأولية في الأسواق العامة. كما أفادت التقارير المتداولة بانخفاض حجم مبيعات الأسلحة والذخائر بدرجة كبيرة خلال الفترة نفسها.

أما المقابلات التي أجريت مع تجار الأسلحة فقد أشارت إلى أن التدخل الحكومي هو سبب مهم في حدوث هذه التغييرات. لقد أوصدت الحكومة منذ سنة ٢٠٠٧ عدداً من محلات الإتجار بالأسلحة النارية في المدن الرئيسية منذ تجديد تطبيق قانون حمل السلاح لسنة ١٩٩٢، ١٠٥ حاداً بذلك من عرض الأسلحة ورفع أسعارها في منافذ المتاجرة المتبقية. وبحسب التقارير، اغلق بدءاً أكبر سوق للأسلحة في البلد، في الطلح في صعدة، في سنة ٢٠٠٤ ضمن سياق حرب صعدة[١٠٦]، وإن تواصلت إلى حد ما التجارة على ما يبدو حتى سنة ٢٠٠٧ على الأقل. كما قامت الحكومة علناً بنشر قائمة سوداء تتضمن عدداً من تجار أسلحة ذوي مستويات رفيعة في سنة ٢٠٠٩ وقيدت حركة البضائع المتاجر بها على الحدود الشمالية، والموانئ، وكذلك حدت من تدفق الأسلحة إلى الأسواق المدنية[١٠٧].

مصادر بيع الأسلحة متنوعة. وأحد هذه المصادر الأسلحة المستعملة التي يبيعها المدنيون للباعة عادة للحصول، بشكل أخص، على مال نقدي لتمويل مناسبات هامة مثل حفلات الزفاف. كما أن تحويل وجهة الأسلحة من مصادر عسكرية عامل هام، فقادة الجيش وأمناء المستودعات العسكرية والضباط والجنود، كما تفيد التقارير، مصادر للأسلحة التي تباع في أسواق السلاح في اليمن، وغالبا ما يتعاونوا مع بعضهم بعضاً أو مع سماسرة لتسهيل المعاملات.[١٠٨]

وقد يفسر الفساد المنتظم في الجيش جزئياً هذا التسريب، فالميزانيات العسكرية في اليمن يسيطر عليها عادة ضباط القيادة وتحدد بحسب عدد الجنود الذين يقعون تحت أمرتهم. ويعمل الضباط لزيادة ميزانياتهم على تضخيم الصفوف بـ»جنود وهميين» – وهم أما جنود لا وجود لهم على الإطلاق أو جنود لا يحضرون إلى الخدمة. وما يقرب من ثلث الطاقم العسكري اليمني البالغ عدده رسمياً ١٠٠ ألف جندي وهميون[١٠٩]. يضع الضباط الأموال المخصصة لهؤلاء الجنود الوهميين بجيوبهم أو يوزعونها ويردفون إيراداتهم ببيع المواد المخصصة لهؤلاء الجنود، بما في ذلك الأسلحة النارية.

لمستوى انتشار الأسلحة والغياب النسبي لسيطرة الدولة على كثير من أجزاء البلاد، غير أن الأعراف التقليدية حالت، من غير شك، دون اشتعال أعمال العنف بشكل متكرر.

بيد أن عدداً من المحللين قاموا بتوثيق التآكل التدريجي للمعايير العرفية المتصلة بالتحكم في استخدام الأسلحة. وثمة حزمة واسعة من الأدلة غير المثبتة تشير إلى أن اللجوء إلى السلاح لحل الصراع بات يشيع أكثر فأكثر وأن انتشار الأسلحة أخذ يقترن اقتراناً قوياً بالتفاقم السريع للنزاعات[٩٧]. فالنزاع قد يبدأ بدخول ماعز خطأ إلى مزرعة قات عائدة لأحد الجيران، وسرعان ما يفضي هذا إلى إطلاق نار مميت[٩٨]. اضف إلى ذلك، إن العنف غالبا ما يكون الخيار الأول، وليس الوساطة، كما هو الحال عندما يقوم شخص باطلاق النار على آخر لشروعه في تشييد مسكن على أرض متنازع عليها[٩٩].

وعلى الرغم من عدم اقرار الحكومة اليمنية، علناً وصراحةً، بدور بنبأ، مشكلة انتشار السلاح بوصفه من مسببات العنف الاجتماعي، إلا انها اتخذت، في السنوات الأخيرة، خطوات هامة لفرض بجدية قوانين تتصل بحمل السلاح في بعض المدن، والحد من تجارة السلاح[١٠٠]. بيد أن انعدام سيطرة الدولة على كثير من المناطق الريفية (والقبلية خاصة) يعني أن القوانين والمعايير العرفية، رغم تضعضعها، ما لبثت الضابط الرئيسي في استخدام الأسلحة الصغيرة هناك. ثمة متاجرون في الأسلحة وأسواق سلاح كبرى في العديد من المناطق، إلا أنها تتركز، بحسب التقارير، بشكل أكبر في محافظات صنعاء والبيضاء وشبوة وذمار وعمران[١٠١]. أما أسعار البنادق والذخائر فقد ارتفعت بشكل ملحوظ في السنوات الأخيرة. ولمزيد من النقاش بخصوص سهولة الحصول على السلاح ومحاولات الحكومة في الحد من حمل السلاح واستخدامه، أنظر إطاري رقم٣ و٤.

مصالح راسخة. العديد من كبار ملاك الأراضي ومستهلكي الماء هم كبار المشايخ والسياسيين وغيرهم من أفراد النخبة (وفي الغالب العديد منهم في كل مرة) ممن استخدموا مواقعهم للاستحواذ بشكل غير متناسب على الأراضي والمياه والموارد الأخرى. إن التوسع السريع في استغلال المياه الجوفية، مثلما يقال، أحدث "تحولات عميقة في القوى الاقتصادية والسياسية"[١٠٢]. وما هو ذو أهمية، أن تلك النخب تشغل مواقع تمكنها من عرقلة الإصلاحات التي قد تحد مما تدره استثماراتهم من أرباح، مثلُ ذلك الجهود المبذولة للحد من استهلاك المياه (بما في ذلك الحد من زراعة القات)، وتحسين تسجيل الأراضي المملوكة للدولة وإدارتها، وتطوير شفافية العمليات القضائية ونزاهتها[١٠٣]. وهم أيضا في كثير من الأحيان المحكمون أو الوسطاء التقليديون بموجب المعايير العرفية، وهي مواقع تستند تاريخيا إلى مكانة المشايخ القائمة على قاعدة "الأول ما بين الأنداد"[١٠٤]. كما يجدر بالذكر أن الوسطاء والمحكمين اليمنيين غالبا ما يتقاضون أجراً لقاء خدماتهم بحسب العرف، وهذا بالتالي قد يحفز أو يطيل أمد الصراعات[١٠٥].

الصلة بالصراع السياسي. نظرا إلى أن قضايا الحوكمة التي تطرحها عملية إدارة الموارد الشحيحة، فإن النزاعات على الأرض والمياه شدّما ما تشكل أبعاداً هامة من صراع أوسع، والصراع السياسي على الأخص. لقد سلط النقاش أعلاه الضوء على الطريقة التي ساهم فيها التصرف بأراضي الدولة أو شح المياه في إشعال التوتر السياسي في جنوب اليمن. وفي المحافظة الشمالية صعدة الشمالية ساهم كل من التصرف بأراضي الأوقاف الدينية[١٠٤] والتنافس على موارد المياه (والأرض)[١٠٥]، بحسب التقارير، في توترات واسعة، وهو أمر آل إلى اندلاع الحرب الأهلية في المحافظة في سنة ٢٠٠٤. وبالعكس من هذا، فإن اندلاع القتال في شهر مايو/أيار٢٠٠٨ – زعمت مصادر رسمية بأن له صلة بحرب صعدة – في مديرية بني حشيش الكائنة على بعد ٢٠ كلم تقريباً من صنعاء، وصف بأنه "أقرب إلى صراع ملكية على الأرض بين قبليين محليين وشخصية عسكرية بارزة" منه إلى صراع سياسي حقيقي[١٠٦]. ومن شأن هذا أن يساعد على القاء مزيد من الضوء على الطبيعة المتداخلة والمعقدة للنزاع الذي يتمخض عنه عنف مسلح في اليمن. الخلاصة المهمة بأن حل الصراعات السياسية قد يتطلب في كثير من الأحيان تدخلات لمعالجة التظلمات المتصلة بالموارد.

تأملات

يُنظر إلى مشكلتي الأرض والمياه في اليمن بشكل أساس، محلياً ودولياً على حد سواء، من خلال موشور استنزاف الموارد الطبيعية والاستدامة الاقتصادية والتنمية (مع إشارات عرضية إلى التغير المناخي). فتحديات تخصيص الموارد الأساسية ونضوبها التي تواجه البلاد تنذر في واقع الأمر بكارثة. فالنمو السكاني المطرد وتناقص احتياطات الأراضي والمياه وضعا البلاد على مسار تصادمي ينذر بمعاناة جماعية ذات مدى واسع، واضطرابات اجتماعية محتملة. إلا أن فهماً أفضل لدور العنف المسلح المتصل بالنزاعات على الأراضي والمياه يمكن أن يرشد خيارات السياسة ويعطي زخماً إضافياً لتخطيط استراتيجي طويل الأمد.

بعض الجهات الفاعلة في التنمية بدأت تدرك الروابط بين إدارة الموارد والنزاع، إذ زادت، مثلاً، وزارة التنمية الدولية في المملكة المتحدة، من تركيزها على حساسية النزاع، ولا سيما ضمن سياق الأراضي والموارد المائية. وأتخذ الصندوق الاجتماعي للتنمية شبه الحكومي، والوكالة الألمانية للتعاون الفني (جي تي زد) على الخصوص، خطوات هامة لتعبئة أشكال تنموية مراعية للنزاع في اليمن. وأقيم هذا بالدرجة الأولى على أساس بناء توافق في الآراء منطلق من القاعدة. مثال على ذلك من خلال دعم جمعيات مستخدمي المياه ولجان الحوض[١٠٧]. في الواقع، يبدو انه من المرجح أن الشيء الأساس في معالجة النزاع على الأراضي والمياه سيكون موجوداً في النهج المتكاملة التي تضع جدول أعمال السياسة بشكل أقوى على المستوى الوطني – ربما بضغوط من المانحين الدوليين – وتنفذ عبر هياكل مساءلة محلية منظمة تهب الأولوية لتحقيق توافق آراء والحوار والمسؤولية الاجتماعية. فالتغلب على المصالح المكتسبة سيكون في القلب من أية استراتيجية مثل هذه، وبالأخص بما يتصل باستنزاف المياه. ليست هنالك حلول بسيطة، رغم أن نشر الوعي على نطاق واسع بالتداعيات المترتبة على عدم اتخاذ فعل، ومثالاً على ذلك التصدي لاستهلاك المياه في القطاع الزراعي، ربما، كما يمكن التصور، يساعد. ومن نقاط قوة اليمن البالغة، لا سيما في المناطق القبلية، التشديد العرفي على "المسؤوليات تجاه الآخرين" والحفاظ على التوازنات الاجتماعية[١٠٨].

ومن المجالات التي تصرفت فيها الحكومة بقناعة هي الإقرار بالتهديد الذي يشكله توفر الأسلحة بين أيدي المدنيين. وتحديداً اتخذت السلطات العامة إجراءات تحول دون حمل السلاح في المدن، وذلك بالخصوص عبر تعزيز إنفاذ الأحكام الواردة في القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ (الصادر سنة ١٩٩٤). غير إن القانون يظل مع ذلك متساهلاً بمقياس المعايير الدولية ويهمل المناطق الريفية التي تشهد معظم أعمال العنف المتصلة بالموارد (انظر إطار رقم ٤). وليس بامكان القانون وحده الحد من جميع أعمال العنف المتصلة بالنزاع على

الأرض والمياه، وخاصة في سياق ضعف الإدارة وغياب إصلاح ذي مغزى للأراضي والمياه.

تتسم المساعي للإصلاح الواسع للأراضي والمياه حتى يومنا هذا بالتفاريق ويعوقها تضارب المصالح داخل النخب وفروع السلطة التنفيذية. فقد كان يفترض بقانون المياه الذي صدر سنة ٢٠٠٢، على سبيل المثال، تنظيم استخراج المياه من الآبار، وتمخض عن انطلاق مشروع الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري للمياه (NWSSIP) في سنة ٢٠٠٥، تحركات جد إيجابية نحو لامركزة إدارة المياه، وخاصة مع دعم الوكالة الألمانية للتعاون الفني. هذه التحركات ولّدت بعض توافق في الآراء بشأن استغلال موارد المياه في مناطق مثل عمران، وعمل ذلك، كما يقال، على الحيلولة دون وقوع نزاع[١١٩]. بيد أن عدم الترابط بين وزارة المياه والبيئة، المسئولة عن إدارة الموارد المحلية وإمدادات المياه والصرف الصحي، ووزارة الزراعة والري التي تعمل على تنظيم الري بشكل فعال والسدود وإدارة مستجمعات المياه، "ترك معدل استهلاك الماء نفسه... من دون علاج في القطاع الزراعي"، وهو قطاع مسئول عن ٩٠ في المائة من استهلاك المياه[١٢٠]. وفي الوقت نفسه، فإن محاولات إصلاح زراعة القات، التي تساهم مساهمة ملحوظة في استهلاك المياه، توقفت لاجل غير مسمى في البرلمان. [١٢١]

وتواصلت القواعد التقليدية في إدارة المياه التي "تتعاطى مع الماء باعتباره مصدراً أبدياً وغير محدود"[١٢٢].

وفي غضون ذلك اهتم إصلاح الأراضي بالدرجة الأولى بمناخ الاستثمار في المناطق الحضرية[١٢٣]، وحتى هنا فإن التقدم المحرز كان محدوداً للغاية، وثمة أسباب حقيقية، كما يبدو، تبعث على القلق بالكيفية التي يمكن أن يؤدي بها إنفاذ زيادة الامتثال لتسجيل الأراضي إلى تلافي إشعال النزاع.

وذكرت "خطة النقاط العشر للإصلاح" التي أعلنها نائب وزير المالية اليمني جلال يعقوب، في سنة ٢٠٠٩، وحظيت بدعم من الرئيس، النزاعات على الأراضي (الأولوية رقم ٥) والمياه (الأولوية رقم ٩)[١٢٤]. غير أن مقاربة الخطة البراغماتية تفتقر إلى الطموح والشعور بالحاح الامر، ومستقبلها السياسي لا يبشر بالخير[١٢٥]. وتتألف أولوية النزاع على الأرض، كما يفاد، من "بينة مفاهيمية" لتعزيز تسجيل الأراضي في الحي السكني حده في العاصمة صنعاء[١٢٦]. وسيتعاطى في الوقت نفسه، مع المياه عبر تنفيذ مشروع الإستراتيجية الوطنية والبرنامج الإستثماري للمياه (NWSSIP)، الذي هو كان بالفعل سياسة حكومية، وكما تبين، فهو لا يعالج بشكل مجد حجم الاستهلاك المفرط للمياه.

وآخراً إن الدولة لم تعمل على مواجهة تحديات النزاع على الأرض والمياه بحق. وكلما ارجئت السلطات العامة الإصلاحات الحيوية، فمن المرجح بأن هذه النزاعات على الأرض والمياه ستقوم بتهديد، في نهاية الامر، الاستقرار الاجتماعي – وآخراً السياسي. وبالضد من طائفة المخاوف الاقتصادية والسياسية والأمنية المتضاربة، فإن العنف الاجتماعي ذا الصلة بموارد الأرض والمياه ما لاقى إلا اعترافاً واهتماماً منتظماً قليلين نسبياً من صانعي السياسات والجهات الفاعلة في حقل التنمية. وإذ جرى الاقرار على نطاق واسع بتزايد ندرة الموارد، إلا أن الطبيعة المزمنة والمستوى المنخفض للعنف الاجتماعي بمعظمه، كما يبدو، أبقت ذلك خارج دائرة الرادار. ورغم ذلك فإن إقرار الحكومة بأن ما لا يقل عن ٤ آلاف حالة وفاة ناجمة عن النزاعات على الأرض والمياه يقتضي إعادة تفكير عاجلة، كذلك هو الشأن مع تزايد الأدلة على التأثير الضار الذي يوقعه العنف الاجتماعي المسلح بالتنمية الاجتماعية والاقتصادية على نطاق أوسع.

إطار رقم ٤ الحد من استخدام السلاح وحمله

يقوم القانون رقم ٤٠ لسنة ١٩٩٢ بشأن تنظيم حمل الأسلحة النارية والذخائر والإتجار بها (الصادر سنة ١٩٩٤)، إضافة إلى تنظيم استيراد والاتجار بالأسلحة الصغيرة، بفرض قيود على حمل الأسلحة النارية في العاصمة اليمنية وعواصم المحافظات الأخرى عبر سلطة ترخيص (المادة ١٠). وانسجاماً مع المعايير العالمية، ينبغي على المدنيين القاطنين في هذه المناطق ممن يمتلكون أسلحة ويرغبون في حملها، عليهم التقدم بطلب رخصة؛ ألا يقل سن المتقدم عن ١٨ سنة، وغير محكوم بأي عقوبة جسيمة ومتعاقبة؛ ويمنع منها من ثبت تعاطيه الخمور والمخدرات والعقاقير والأشخاص المصابون بعاهة عقلية أو نفسية[١٢٧].

كما ينبغي على طالب الترخيص أن يبين "الاسباب والمبررات الكافية" لمنحه الترخيص وذلك بتقديمه اثباتاً لما يحمله من "مركز سياسي او اجتماعي...وأن عمله يتطلب ان يحمل سلاحاً شخصياً" (المادة ٦)، و"يسري الترخيص بحمل السلاح لمدة ثلاث سنوات" (المادة ١٧)، ولا يجوز انتقال الترخيص إلى الغير (المادة ١٣)، وابراز الترخيص فوراً للاطلاع عليه كلما طلبت السلطات ذلك. أما الأسلحة المفقودة أو المسروقة فيجب الإبلاغ عنها خلال ٢٤ ساعة.

ينطوي القانون على بضع ثغرات كبيرة. أولاً، الترخيص غير ملزم لشراء أو امتلاك (حيازة) سلاح ناري. فقوانين الأسلحة الوطنية تحوي عادة نظام "لترخيص لشراء"، يضاف إليه عنصر يسمح بموجب ظروف معينة بحمل السلاح في الأماكن العامة[١٢٣]. وعلى النقيض من هذا يتخذ القانون اليمني الحالي من امتلاك السلاح، بوصفه حقاً يكاد يكون شاملاً، نقطة انطلاق. وحاولت الحكومة اليمنية منذ سنة ١٩٩٥ توسيع التشريعات الحالية[١٢٤]. وأصدرت العديد من مشاريع التعديلات على القانون الحالي، كان آخرها في سنة ٢٠٠٧، إذ جاءت باقتراح فرض مزيد من القيود عبر حظر حمل حتى الأسلحة المرخصة في عدد من المواقع، بما في ذلك "الأماكن العامة والمخازن... والمساجد والمدارس وما شابه ذلك، وفي الأسواق وحفلات الزفاف ووسائل النقل العام"[١٢٥]. غير ان تناقض إجراءات الدولة المتمثلة بدخول المنازل وتفتيشها لفرض القيود على حيازة السلاح والمخاوف الواسعة للجماعات القبلية (في المقام الأول) ومصالح الذين يرغبون في البقاء خارج سلطة الحكومة[١٢٦]، واعتراضات محددة على فقرة فرض حظر على جميع الذين يحملون أسلحة في الأماكن العامة[١٢٧]، كل هذه الأمور حالت دون المضي قدماً بالتعديلات.

ثانيا، لوائح "الترخيص بالحمل" لا تطبق إلا على أكبر المدن في اليمن. وهذا أخضع المدنيين في بقية أنحاء البلاد لالتزامات قانونية ضئيلة أو معدومة فيما يخص حمل أسلحتهم. ولعل كان هذا إقراراً بمحدودية سلطة الدولة في المناطق القبلية والريفية المستثناة بموجب القانون. والنتيجة أن تأثير تنفيذ الدولة للقوانين سيكون ضعيفاً على: أ) معظم سكان اليمن الذي يقطنون في الأماكن الريفية، وب) المناطق التي يتميز فيها الصراع على الموارد بحدته.

رغم هذه المحدودية، فقد طبقت الحكومة القانون الحالي بقوة، وخاصة منذ سنة ٢٠٠٧. لقد ألغت جميع التراخيص قبل إدخال نظام تراخيص جديد، مجبرةً أصحاب التراخيص السابقة بإعادة التقدم بطلب تراخيص مجدداً من وزارة الداخلية. وعملت على حظر حمل الأسلحة، بما في ذلك كلاشينكوف AK– ٤٧، على الجميع في المناطق الحضرية، لكن باستثناءات قليلة.[١٢٨] وفي أعقاب القرار الذي اتخذه مجلس الوزراء في شهر يونيو/حزيران ٢٠٠٨، أغلقت الحكومة أسواق الأسلحة الرئيسية في العاصمة وأماكن أخرى، كما أوصدت ما يقارب من ٢٥٠ متجراً، واعتقلت ١٤٨ تاجر أسلحة خلال سنة ٢٠٠٨. [١٢٩] وكان الأثر الصافي، على ما يبدو، يتمثل بإجبار تجارة الأسلحة على العمل على أسس مغلقة بشكل متزايد. كما أضافت الحكومة تدخلات تكميلية. ففي عدن، على سبيل المثال، حظرت تجارة الأسلحة النارية؛ حمل المدنيين للأسلحة محظور؛ وجوب أن تكون ملكية جميع الأسلحة والذخيرة مرخصة إضافة إلى قيود أخرى[١٣٠]. وأخيراً، تم تنفيذ خطة قصيرة الأجل لإعادة شراء الأسلحة في سنة ٢٠٠٧، ، إذ شهد هذا الشراء مختلف الأسلحة بما في ذلك مدافع الهاون وصواريخ ارض– جو وقذائف مضادة للدبابات وقذائف صاروخية، فضلا عن كميات كبيرة من الألغام والمتفجرات والذخيرة[١٣١].

الهوامش

قام الباحث الرئيسي في مشروع تقييم العنف المسلح في اليمن، غافن هيلز، بإعداد هذا العدد من تقرير اليمن.

١. يمن تايمز (٢٠٠٧)؛ مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسيين غربيين، صنعاء، أبريل ٢٠٠٨؛ مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس منظمة غير حكومية دولية يمني، صنعاء، يناير ٢٠٠٩، مقابلة أجراها الكاتب مع مستشار في الصناعات الاستخراجية، صنعاء، أكتوبر ٢٠٠٩.

٢. مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠، ص٨).

٣. ترد هذه النتائج في مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠).

٤. العنف الاجتماعي يشمل أيضا اشتباكات ذات أسس دينية، مثال على ذلك تلك التي تتعلق بالممارسات الدينية أو السيطرة على المؤسسات الدينية مثل المساجد والمدارس الدينية. هذه الصراعات لا تناقش هنا.

٥. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩a).

٦. الأمم المتحدة (٢٠٠٨، ص٣).

٧. خدمات الهندسة الاستشارية (٢٠٠٨،ص٧٧).

٨. ليختنثيلر (١٩٩٩).

٩. البنك الدولي (٢٠٠٦، ص١٥).

١٠. مكتبة الكونغرس (٢٠٠٨، ص٥).

١١. هيدرو – يمن وكير (٢٠٠٥، ص١٩).

١٢. في محافظات مأرب والجوف وشبوة، فإن "الأسباب الرئيسية للعنف والنزاع تكمن، في الواقع، في الإدعاءات بحيازة الأراضي" (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٧، ص٣). مقابلات أجراها المؤلف مع شيوخ ومسئولين في وزارة الداخلية وقادة شرطة ومنظمات غير حكومية في مجالات أخرى تدعم هذا الرأي.

١٣. البنك الدولي (٢٠٠٦، ص١٥).

١٤. يقوم كاتب العدل (الامين) بإجراء معاملات الأراضي الخاصة في الجزء اليمني الذي كان اليمن الشمالي سابقاً؛ فيما يقوم محام بهذا في الجزء اليمني الذي كان اليمن الجنوبي سابقاً (البنك الدولي، ٢٠٠٥ ص١٣).

١٥. في حالة صنعاء تشير التقديرات إلى أن ليس سوى ٢٠ في المائة من جميع المعاملات المتعلقة بالأراضي والممتلكات يجري تسجيلها (البنك الدولي، ٢٠٠٥، ص السابع)، بينما يُعتقد أن النسبة الوطنية لتسجيل الأراضي والممتلكات في المناطق الحضرية ٥–١٠ في المائة (البنك الدولي، ٢٠٠٩، ص١٢). يمكن القول، على أية حال، بأن التسجيل في السجل العقاري "لا يكفي، في حد ذاته، ضمان الحق بالأرض" (البنك الدولي، ٢٠٠٥، ص٥).

١٦. البنك الدولي (٢٠٠٥؛ ٢٠٠٦).

١٧. البنك الدولي (٢٠٠٩، ص١٢). انظر أيضا البنك الدولي (٢٠٠٨، ص٤٧).

١٨. البنك الدولي (٢٠٠٦، ص١٥).

١٩. كارتر (٢٠٠٩، ص٧، هامش ٢٢، نقلا عن مركز الاقتراع اليمني). تجدر الإشارة إلى أن شرعية نظام المحكمة يختلف اختلافا كبيرا من مكان إلى آخر في اليمن. ففي الجزء الشمالي السابق يسود القانون العرفي، على حين يتم استخدام المحاكم في الجزء الجنوبي السابق على نحو أكثر لتسوية النزاعات على الأراضي (مقابلة أجراها الكاتب مع خبير استشاري دولي/خبير بالشئون اليمنية، أكتوبر ٢٠٠٩).

٢٠. البنك الدولي (٢٠٠٦، ص٤٨).

٢١. المرأة لا تحمل اسم زوجها في اليمن، وهذا يشكل بالتالي تهديدا محتملا لسلامة أراضي قبيلة زوجها الراحل (وبالتالي شرفها)، وخاصة إذا لم يثمر الزواج أولاداً (مقابلات أجراها المؤلف مع مسئولة حكومية، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩؛ رئيسة منظمة غير حكومية نسائية، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٩).

٢٢. البنك الدولي (٢٠٠٥، ص١٢–١٣).

٢٣. للحصول على تفاصيل أوفى، انظر البنك الدولي (٢٠٠٥، ص٧٣–٧٤).عملية مصادرة الأراضي لمشاريع الأشغال العامة مثل بناء الطرق تتطلب معالجة دقيقة إذ يمكن أن تؤدي إلى بروز مظالم وربما نشوب نزاع (انظر جينينغز، ٢٠٠٩، ص٤٧).

٢٤. يقال إن هذا الاستثناء ذو طبيعة إشكالية بشكل خاص، انظر البنك الدولي (٢٠٠٥، ص١٢٩).

٢٥. البنك الدولي (٢٠٠٥، ص١٢٩).

٢٦. البنك الدولي (٢٠٠٥، ص٨).

٢٧. البنك الدولي (٢٠٠٥، ص١٢٩).

٢٨. انظر، على سبيل المثال، ايه أر دي (٢٠٠٦، ص٤، ١٠).

٢٩. طبقاً لبعض التقديرات، كما يفاد، فقد "استحوذت النخبة الشمالية على خمسين في المائة من الأراضي العدنية" (دالغرين، ٢٠٠٨، ص٥٠) وأن "العسكر الذين يهيمن عليهم الشماليون تدفقوا إلى الجنوب وصادروا الأراضي ووسعوا مدار هيمنة النخب الشمالية في المنطقة "(فيليبس، ٢٠٠٧، ص٨). انظر أيضا هيل (٢٠٠٩)، الأمم المتحدة (٢٠٠٨)، كارتر (٢٠٠٩، ص١٧، ٢٧)، هيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩، ص١٢، ١٩، ٦٦–٦٧). منح بعض من هذه الأراضي في الجنوب لقدامى المحاربين من المجاهدين اليمنيين في الحرب الأفغانية – السوفيتية، إذ أدوا دوراً فعالاً في هزيمة الحزب الاشتراكي اليمني الجنوبي في الحرب الأهلية لسنة ١٩٩٤ (مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسيين غربيين، صنعاء، أبريل ٢٠٠٨). وعن هذا الدور راجع جونسن (٢٠٠٦)، تشيتيريان (٢٠٠٨)، حافظ (٢٠٠٨)، شارب (٢٠٠٩، ص٢).

٣٠. منذ سنة ٢٠٠٧ أفصح عن هذا الاستياء بشكل متزايد من خلال الدعوة إلى استقلال الجنوب تحت راية الحراك الجنوبي (الحركة الجنوبية). انظر دالغرين (٢٠٠٨) وهيومن رايتس ووتش (٢٠٠٩).

٣١. الزراعة مسئولة، تقديراً، عن أكثر من ٩٠ في المائة من استخدام المياه في اليمن، ويستخدم نحو ٨ في المائة في إمدادات المياه البلدية و٢ في المائة للصناعة (خدمات الهندسة الاستشارية، ٢٠٠٨، ص٥، ٥٥).

٣٢. هيلليجيرس وآخرون. (٢٠٠٨، ص٣٣).

٣٣. خدمات الهندسة الاستشارية (٢٠٠٨، ص٤).

٣٤. وارد (٢٠٠٥، ص٣) يقدم عرضا ممتازا لإدارة المياه والنزاع في اليمن.

٣٥. في سنة ٢٠٠٦ سجل أعلى معدل سنوي لهطول الأمطار في إب بالغاً ١٢٧٦ ملم، وسجل أدنى مستوى له في مأرب بقدر ١٦ ملم فقط، فيما سجلت صنعاء ١٥١ ملم (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩b، جدول رقم ٣، أرقام سنة ٢٠٠٦ مأخوذة من هيئة الطيران المدني والأرصاد الجوية).

٣٦. هيلليجيرس وآخرون (٢٠٠٨، ص٨). عدد الآبار الأنبوبية يقدر بـ٤٥ ألفاً في اليمن (خدمات الهندسة الاستشارية، ٢٠٠٨، ص٥)، منها ١٣٥٠٠ بئر موثق في حوض صنعاء وحدها (ليختنثيلر، ٢٠١٠). ومن

الأخيرة، ١٢٥ بئراً فقط تملكها وتديرها شركة صنعاء المحلية لإسالة الماء والصرف الصحي (ليختنثيلر، ٢٠١٠).

٣٧. انظر، على سبيل المثال، فيرميلون والشيباني (٢٠٠٤) والعمري (٢٠٠٨، ص١٢).

٣٨. انظر، على سبيل المثال، هيدرو – يمن وكير (٢٠٠٥، ص١١).

٣٩. وارد (٢٠٠٥، ص٨)، نقلا عن دريستش(١٩٩٣)، مختاري (١٩٧١)، وفاريسكو ((٢٠٠٥.

٤٠. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول حكومي، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩. للحصول على بيانات هطول الأمطار لسنة ٢٠٠٦ التابعة لمحطات الرصد الرئيسية في اليمن، انظر الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩b، جدول رقم ٣).

٤١. هيلليجيرس وآخرون (٢٠٠٨، ص٨).

٤٢. ليختنثيلر (١٩٩٩).

٤٣. البنك الدولي (٢٠٠٧، ص٢٠).

٤٤. خدمات الهندسة الاستشارية (٢٠٠٨، ص٥).

٤٥. انظر، على سبيل المثال، وارد، اويدا، ومكفيل (٢٠٠٠، ص٥).

٤٦. خدمات الهندسة الاستشارية (٢٠٠٨، ص٥).

٤٧. وارد (٢٠٠٥، ص٥).

٤٨. وارد (٢٠٠٥، ص٤)؛ ليختنثيلر (٢٠١٠).

٤٩. وارد (٢٠٠٥، ص١١–١٢). مثلما يوضح العمري (٢٠٠٨، ص٥) فإنه "طبقاً للتقاليد يتمتع رجال القبائل بحق الأرض وما يرافقها، مثل المياه. ويمكن أن يتسبب أي نقل مياه تابعة لأرض مملوكة لقبيلة ما إلى مناطق أخرى في نشوب نزاع عنيف. وهذا صحيح كل الصحة بشكل خاص فيما يتعلق بنقل المياه من المناطق الريفية إلى المناطق الحضرية".

٥٠. مقابلة أجراها الكاتب مع جيولوجي مائي دولي، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨. وفقاً للمصدر نفسه، فإن ضخ المياه من أبين إلى عدن يخالف قوانين المياه اليمنية التي تمنع نقلها بين الأحواض.

٥١. الجرادي (٢٠٠٩).

٥٢. رويترز (٢٠٠٩).

٥٣. العمري (٢٠٠٨، ص٧)، على سبيل المثال، وصف طريقة "تطور النزاع على المياه على المستوى المحلي بمعظمه حول الحصول على المياه وفي الغالب حول نزاعات بين عائلات أو عشائر ليس لها صلة بالمياه ولكن [كذا] اخرى، وفي الغالب لأسباب غير معروفة".

٥٤. وارد (٢٠٠٥، ص١٢)؛ العمري (٢٠٠٨).

٥٥. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩.

٥٦. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، أغسطس ٢٠٠٩.

٥٧. إيرين (٢٠٠٦). وسوف نتناول أدناه أهمية عمليات الثأر.

٥٨. مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، مارس ٢٠٠٩. أفاد موظفو الصندوق الاجتماعي للتنمية بانخفاض النزاعات بعد التدريب.

٥٩. وارد (٢٠٠٥، ص١٢). يقال إن الوفيات ذات الصلة بالمياه والنزاعات على الأراضي تبلغ ذروتها خلال الموسمين المطريين في اليمن (مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول حكومي، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩). يشار إلى أن السيول الفيضانية تعتبر مصدراً رئيسياً للمياه المتجددة، وبات "التنبؤ بوقوعها أضعف بشكل ملحوظ خلال السنة. كذلك، يمكن أن يكون تقلب المياه من سنة إلى سنة ذا أهمية وهذه من خواص منطقة تشهد تغييرا واضحا في المناخ" (العمري، ٢٠٠٨، ص١٨). انظر أيضا هيدرو– يمن وكير (٢٠٠٥).

٦٠. وارد (٢٠٠٥، ص١٢).

٦١. زيادة الوعي بهيدرولوجيا المياه الجوفية فاقم الصراع لأن المستخدمين يفهمون بشكل أفضل العلاقة بين أنواع مختلفة من الاستخراج، وعلى سبيل المثال الآبار الأنبوبية والينابيع (وارد، ٢٠٠٥، ص١٢–١٣).

٦٢. وارد (٢٠٠٥، ص١٢).

٦٣. وارد (٢٠٠٥، ص١٣).

٦٤. العمري (٢٠٠٨) يسلط الضوء على عدد من الآليات التي يمكن نشاط الجهات المانحة من خلالها أن يتسبب في نزاع، بما في ذلك الطريقة التي يتم فيها اختيار مواقع المشاريع والمرافق (ص٢٠) ومد المجتمعات المحلية بـ"قائمة من الخيارات" (ص١٩)، والتعليقات التي تفيد بأن"كثيراً من مشاريع قطاع المياه لا يطبق فيها منهج يراعي ظروف النزاع عند التخطيط أو التنفيذ" (ص١٣). وأفيد في مكان آخر بأن مشروع ماء للحكومة اليمنية نفذ قبل ٣٠ سنة في محافظة الجوف أثار نزاعاً تمخض منذ ذلك الحين عن مقتل أكثر من ٧٠ شخصا (مقابلة أجراها الكاتب مع باحث دولي/خبير استشاري، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٩). انظر أيضا هيدرو – يمن وكير (٢٠٠٥، ص٢

٦٥. بالنسبة لقطاع المعادن، على سبيل المثال، انظر ماكدونالد وخليل (٢٠٠٩، ص٥٢). كما أشير إلى النزاعات على الأراضي بوصفها عائقاً بوجه الاستثمار في اليمن من قبل مجموعة من المغتربين اليمنيين خلال مؤتمر عقد في صنعاء في أكتوبر ٢٠٠٩ (آسامي، ٢٠٠٩).

٦٦. إيه أر دي (٢٠٠٥، ص٩).

٦٧. انظر، على سبيل المثال، هيدرو– يمن وكير (٢٠٠٥، ص١٤–١٥)، إذ وثقت قضية نزاع في عمران تتصل بإدارة مضخة مياه، وانتهى الأمر بوقف مصدر الماء.

٦٨. الجهاز المركزي للإحصاء (٢٠٠٩c).

٦٩. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩.

٧٠. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩، مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي غربي، صنعاء، فبراير ٢٠١٠.

٧١. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩، بيانات وزارة الداخلية نشرها الجهاز المركزي للإحصاء (الجهاز المركزي للإحصاء، ٢٠٠٩c).

٧٢. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول بالحكومة اليمنية، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩.

٧٣. لا تسجل الجرائم في اليمن على العموم رسمياً إلا في حالة "كشفها"، أي تم التعرف إلى مشتبه به وامرار ملفه إلى المدعي العام.

٧٤. المحاولات المتكررة على مدى أكثر من سنة للوصول إلى البيانات التي يصدرها هذا المشروع لم تكن ناجحة.

٧٥. طلباً للمحة عامة ممتازة عن عدالة الدولة والعدالة غير الحكومية في اليمن، انظر الصويني (٢٠٠٦). وعن حل النزاعات العرفية في اليمن، انظر، على سبيل المثال، الوكالة الألمانية للتعاون الفني (٢٠٠٦) والدوسري (٢٠٠٨).

٧٦. انظر، على سبيل المثال، كتون (٢٠٠٥)، وير (٢٠٠٧)، المعهد الديمقراطي الوطني (٢٠٠٧، ص١٤–١٥)، وارد (٢٠٠٥، ص٢٠، مقتبساً الحمدي، ٢٠٠٠، ص٨١).

٧٧. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول حكومي، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩.

٧٨. انظر، على سبيل المثال، الصويني (٢٠٠٦، ص١١–١٢).

٧٩. يقال ان "القبائل أرادت عدة مرات حل النزاعات، ولكن لا أحد جاء للتحكيم"، وهو ما يعني ضمناً مسائل تتصل بقدرة النظام العرفي (مقابلة أجراها الكاتب مع باحث دولي/ خبير استشاري، صنعاء، نوفمبر ٢٠٠٩، انظر أيضا العالم البنك الدولي، ٢٠٠٦). كما يقال أن التهميش المتزايد للنخبة الدينية الهاشمية (من نسل النبي محمد) "ازال آلية سلامة للتعامل مع النزاعات القبلية"، نظراً للدور الهاشمي التقليدي في التوسط في النزاعات أو توفير ملاذات آمنة بحيث يمكن أن تعقد فيها اجتماعات بين الجماعات المتحاربة (كارتر، ٢٠٠٩، ص٢٣).

٨٠. أبرز عدد كبير من المقابلات الطريقة التي يجري فيها إضعاف المعايير التقليدية، مثل القيود على ارتكاب أعمال العنف في أماكن "محمية" مثل الأسواق والمساجد، وضد ضحايا "مستضعفين" مثل النساء والأطفال (مثلاً مقابلة أجراها الكاتب مع خبير يمني بشئون الحد من النزاع، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨). هذه العمليات قائمة منذ وقت طويل: يشير سيرجنت (١٩٨٢، ص٢٧–٢٨)، على سبيل المثال، إلى ضعف تقاليد الحرم (الهجرة) في القرن ١٩ لأن الأئمة زادوا من مركزية سلطتهم. كما أن تناقص"فهم واحترام قيم النظام القبلي من قبل الأجيال المتعاقبة" واضح (مقابلة مع رئيس منظمة غير حكومية يمنية، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩؛ انظر أيضا تنمية الصادرات، ٢٠٠٨).

٨١. يقال إن التركيز على الحكم الذاتي للقبائل يعكس "الحاجة إلى السيطرة على مصيرها" (مقابلة أجراها الكاتب مع باحث دولي في الشئون اليمنية، صنعاء، يونيو ٢٠٠٩).

٨٢. على سبيل المثال، لا توجد، كما يقال، محكمة في محافظة الجوف، إذ كان مقر المدعي العام في صنعاء (مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس منظمة غير حكومية يمنية، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨؛ مقابلة أجراها الكاتب مع مسئول حكومي، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩).

٨٣. زعم على سبيل المثال أن أفعال الدولة غالباً ما تتسم بالحزبية بحيث تشمل حتى بيع الأسلحة أو إعطائها إلى طرف أو أكثر من أطراف النزاع (مثلاً مقابلة أجراها الكاتب مع موظفي منظمة غير حكومية غربية، صنعاء، أغسطس ٢٠٠٩؛ مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس منظمة غير حكومية يمنية، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩)، وغالبا ما تتبع سياسة "فرق تسد" (على سبيل المثال مقابلة أجراها الكاتب مع دبلوماسي غربي، صنعاء، يونيو ٢٠٠٩). وتتضمن النقطة الأخيرة إنشاء الحكومة لشيوخ بغية مواجهة قوة ونفوذ قادة مجتمعات محلية، من خلال مد الأفراد، على سبيل المثال، بالمال لشراء النفوذ (على سبيل المثال كما ورد خلال مقابلة أجراها الكاتب مع شيخ منطقة تبعد ٢٥ كيلومترا عن صنعاء، صنعاء، مارس ٢٠٠٩). وبصورة أعم أن تدخل الدولة قد يكون واهناً جدا ومتأخرا جدا، وله نتائج عكسية (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٧، ص١٩؛ وارد، ٢٠٠٥، ص٢٤؛ مساهمة شيخ قبلي في ندوة حول حمل السلاح استضافتها المدرسة الديمقراطية اليمنية بوصف ذلك جزءاً من برنامجها الموسوم قادة المستقبل، صنعاء، يوليو ٢٠٠٩)، خاصة "النموذج التنازلي" (مقابلة أجراها الكاتب مع خبير يمني في الحد من النزاع، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨). أما ما يتصل بإدارة المياه، على سبيل المثال، "فالحكومة برزت باعتبارها سبباً رئيسياً للنزاع" (وارد، ٢٠٠٥، ص٢٤).

٨٤. على سبيل المثال، أفيد بأنه حتى في المناطق ذات الكثافة القبلية مثل محافظات مأرب والجوف وشبوة يعرب زعماء القبائل عن تأييدهم لتدخل الدولة، لأسباب ليس أقلها "أن قدرة زعماء القبائل على معالجة المشاكل المحلية واهنة" (المعهد الديمقراطي الوطني، ٢٠٠٧، ص١٩). وهذا يشمل، على سبيل المثال، التدخل في قضايا القتل، حين يكون اعتقال مرتكب الجريمة وحبسه قد يساعد المجتمعات المحلية على الحفاظ بنجاح على ظروف هدنة؛ يقال إن المفتاح يكمن في حاجة مؤسسات الدولة لكي تكون حساسة إزاء السياق المحلي والقيام حقاً بدور الوسيط النزيه (مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس منظمة غير حكومية يمنية، صنعاء، ديسمبر ٢٠٠٨). أثر غياب مؤسسات الدولة جلي بواقع "لما يقتل شخص في منطقة تخلو من نظام عدالة فعال تابع للدولة، فالأمر متروك للنظم المحلية القبلية لتسوية المنازعات في إدارة هذه المسألة" (هيدرو – يمن وكير، ٢٠٠٥، ص٣).

٨٥. على سبيل المثال، صايغ (٢٠٠٩، ص١٢).

٨٦. لا بد من الاعتراف بأن معايير المسؤولية الجماعية هي كوابح قوية للنزاع "لأن العقوبات لا تفرض على الفرد بل على الجماعة" (الصويني، ٢٠٠٦، ص٣).

٨٧. مثلاً، النقاش في "منتدى الصراع" للمنظمات غير الحكومية والمانحين، صنعاء، يناير ٢٠٠٩. انظر أيضا الصويني (٢٠٠٦، ص٨).

٨٨. الدوسري (٢٠٠٨، ص٣). الصويني (٢٠٠٦، ص٨) يقول أن الثأر هو "نتيجة فشل (أو عدم الرغبة) في المشاركة في القرار القبلي، ويشكل أحد الأسباب الرئيسية لعدم الاستقرار الاجتماعي في اليمن اليوم". يقال ان القواعد العرفية ذات جدوى في تجنب وقوع نزاع، لكنها ذات معطى واهن لما يكون النزاع قد انطلق، ولا سيما في قضايا الثأر، (على سبيل المثال مقابلة أجراها الكاتب مع خبير يمني متخصص في الحد من النزاع، صنعاء، سبتمبر ٢٠٠٩)، وأن القواعد العرفية، في أي حال، تكون أكثر فعالية عندما تكون علاقات القوة بين الأطراف المعنية متوازنة (مقابلة أجراها الكاتب مع محلل سياسي يمني، صنعاء، أكتوبر ٢٠٠٩).

٨٩. وصف رئيس منظمة غير حكومية يمنية هذا النزوح بالقول اذا "لم يستطع طالبو الانتقام من استهداف القاتل، فسيستهدفون البديل الثاني من حيث الأهمية" ("منتدى النزاع" للمانحين والمنظمات غير الحكومية، صنعاء، يناير ٢٠٠٩).

٩٠. المعهد الديمقراطي الوطني (٢٠٠٧).

٩١. هيدرو – يمن وكير (٢٠٠٥، ص١٥).

٩٢. المعهد الديمقراطي الوطني (٢٠٠٧، ص١٠، ١٢).

٩٣. ميلر (٢٠٠٣، ص٤٣).

٩٤. هذا التقدير، وإن كان محافظاً، ليس خلواً من العيوب، انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠، ص١٣، هامش ٦٤) لمزيد من المناقشة.

٩٥. ميلر (٢٠٠٣، ص٣٩).

٩٦. انظر، على سبيل المثال، الصويني

(٢٠٠٦والوكالة الألمانية للتعاون الفني (٢٠٠٦).

٩٧. وصف رئيس منظمة غير حكومية دولية، تختص بالحد من النزاع في اليمن، أهمية الحصول على الأسلحة في تصعيد النزاع، إذ يسمح هذا للناس بـ"الرد السريع" على الاستفزازات (مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، يناير ٢٠٠٩). ستيف كتون، الذي كتب عن نهج إدارة النزاع التقليدي القبلي في اليمن (كتون، ٢٠٠٥)، يقول بأن انتشار الأسلحة غيّر جذريا التوازن التقليدي بين العنف الرمزي – المهيمن تقليدياً والمستخدم، على سبيل المثال، لحفز الوساطة – والعنف المفروض بالأجهزة (أو القسري) (مقابلة أجراها الكاتب، صنعاء، يونيو ٢٠٠٩). انظر أيضا، على سبيل المثال، هيدرو– يمن وكير (٢٠٠٥، ص٢١).

٩٨. مقابلة أجراها الكاتب مع مدير الصناعات الإستخراجية، صنعاء، يونيو ٢٠٠٦.

٩٩. مقابلة أجراها الكاتب مع رئيس منظمة غير حكومية يمنية، صنعاء، يناير ٢٠٠٩

١٠٠. عنيت هذه التدابير في المقام الأول بـ(أ) سمعة اليمن، وبالتالي القدرة على جذب الاستثمار والسياحة إلى الداخل (سبأ، ٢٠٠٧)، و(ب) الحرب الأهلية التي اندلعت في محافظة صعدة الشمالية في سنة ٢٠٠٤ (إيرين، ٢٠٠٧؛ تينغني، ٢٠٠٩، ص١٧)

١٠١. تينغني (٢٠٠٩، ص١٦).

١٠٢. إيرين (٢٠٠٧).

١٠٣. الحكيمي (٢٠٠٩، ص١١).

١٠٤. مقابلات لمسح الأسلحة الصغيرة ، ٢٠٠٩، انظر أيضا موداياش ((٢٠٠٧.

١٠٥. انظر إطار رقم ٤ للحصول على مزيد من التفاصيل.

١٠٦. سالموني وادولت وويلز (٢٠١٠، ص١٩٧).

١٠٧. عودة (٢٠٠٩).

١٠٨. مقابلات مسح الأسلحة الصغيرة، صنعاء، ٢٠٠٩. كما زعم فارس مناع، تاجر الأسلحة اليمني المعروف الذي القي القبض عليه في سنة ٢٠١٠، ثم أطلق سراحه لكن في ظل ظروف ليست واضحة تماماً، أن الأسلحة "جلبت من حاميات عسكرية وبيعت في الأسواق. لقد تم ابتياعها بتكتم، بطريقة خاصة" (ايلاف، ٢٠١٠).انظر أيضا سالموني وادولت وويلز (٢٠١٠، ص٤٠).

١٠٩. ايه أر دي (٢٠٠٦، ص٤).

١١٠. وارد (٢٠٠٥، ص٢٣).

١١١. نقاش البرلمان لمشروع قانون "يحظر زراعة القات في المرتفعات تأخر إلى أجل غير مسمى" (ليختنثيلر، ٢٠١٠). و"الثغرات في قانون المياه توفر منافع أساسية لمن هم في موقع القوة الذين تقتضي مصالحهم في الحفاظ على الوضع الراهن. فمجموعات النخبة بالتعاون مع رجال الأعمال يستفيدون من انخفاض معدل نجاح قانون المياه" (العمري، ٢٠٠٨، ص١١).

١١٢. البنك الدولي (٢٠٠٧، ص٣٧).

١١٣. هذه المسألة بارزة للغاية أيضا فيما يتصل بالابتزاز وفرض الحماية بشكل غير مشروع على الصناعات الاستخراجية في اليمن (انظر مسح الأسلحة الصغيرة، ٢٠١٠، ص٨). غالبا ما يقوم الأفراد بتنظيم العنف المسلح ثم يسمح ذلك لهم فيما بعد بأن يثبتوا قدرتهم على تقديم حل، و عليه سيطالبون بأجر(مقابلات أجراها الكاتب في صنعاء مع مدير تنفيذي في الصناعات الاستخراجية، أبريل ٢٠٠٩؛ مدير أمني في الصناعة الاستخراجية، أغسطس ٢٠٠٩؛ خبير يمني متخصص في الحد من النزاعات، سبتمبر ٢٠٠٩؛ مستشار في الصناعة الاستخراجية، أكتوبر ٢٠٠٩).

١١٤. حميدي (٢٠٠٩، ص١٦٨).

١١٥. وصف ليختنثيلر نقص موارد المياه (والأرض) "باحتمال تسربه إلى الأصولية الطائفية المتنامية والحروب الأهلية في منطقة [صعدة]" (ليختنثيلر، ١٩٩٩، اقتبسه وارد، ٢٠٠٥، ص٦).

١١٦. مجموعة الازمات الدولية (٢٠٠٩، ص٥)، نقلا عن الشريعة، وهي مجلة أسبوعية مستقلة تصدر في صنعاء (٧ يونيو ٢٠٠٨).

١١٧. انظر، على سبيل المثال، ليختنثيلر((٢٠١٠ والوكالة الألمانية للتعاون الفني (٢٠٠٧).

١١٨. الصويني (٢٠٠٦، ص٣).

١١٩. انظر، على سبيل المثال، ليختنثيلر (٢٠١٠).

١٢٠. ليختنثيلر (٢٠١٠).

١٢١. ليختنثيلر (٢٠١٠).

١٢٢. هناك استثناءات كثيرة لهذه وغيرها من متطلبات القانون. راجع الترجمة الانجليزية للقانون في <http://www.yemen-ava.org>.

١٢٣. قدمت سارة باركر التحليل القانوني، استشارية بقوانين الأسلحة الوطنية في مسح الأسلحة الصغيرة، أغسطس ٢٠١٠.

١٢٤. الربيعي (٢٠٠٧).

١٢٥. اليمن (٢٠٠٧، ص١٢).

١٢٦. أواس (٢٠٠٩، ص٩).

١٢٧. الفهيدي (٢٠٠٩).

١٢٨. أواس (٢٠٠٩، ص١٢).

١٢٩. أواس (٢٠٠٩، ص١٧).

١٣٠. انظر مسح الأسلحة الصغيرة (٢٠١٠، ص٦)

١٣١. الجزيرة.نت (٢٠٠٧).

١٣٢. هيدرو – يمن وكير (٢٠٠٥، ص١٥).

١٣٣. انظر البنك الدولي (٢٠٠٥). البنك الدولي يحول الآن اهتمامه إلى إصلاح الأراضي في المناطق الريفية (مراسلة شخصية، فبراير ٢٠١٠).

١٣٤. انظر، على سبيل المثال، تشاتام هاوس (٢٠١٠).

١٣٥. وفقا لمصادر دبلوماسية غربية استشارها تقييم العنف المسلح في اليمن (YAVA) في يونيو ٢٠١٠، فإن هناك دلائل على أن الخطة المتكونة من عشر نقاط جرى تهميشها وفقدت الزخم في صنعاء.

١٣٦. مقابلة أجراها الكاتب مع مسئولين حكوميين، صنعاء، أغسطس ٢٠٠٩. لقد زعم أن الكثير من الأراضي التي تحولت إلى مساكن بمنطقة الحده كانت اراضي وقف سابقاً بحيث صودرت بشكل غير قانوني ثم عمل خواص على بنائها (مقابلة أجراها الكاتب مع محللين سياسيين يمنيين، صنعاء، أكتوبر ٢٠٠٩).

and at Minot University. February.

Dresch, Paul. 1993. *Tribes, Government, and History in Yemen.* London: Oxford University Press.

EDC (Education Development Center). 2008. *Yemen Cross-sectoral Youth Assessment: Final Report.* Prepared for USAID. Newton: EDC.

Elaph (London). 2010. 'Yemeni Arms Dealer Blames State for Spread of Weapons.' 7 August.

al-Fahaidi, Abdul Malik. 2009. 'Parliamentarians and Arms Law.' *Yemen Times.* 3 August.

GTZ (Deutsche Gesellschaft für Technische Zusammenarbeit). 2006. *Conflict Resolution in Yemen Today: A Report for the German Development Corporation.* Discussion Paper. Sana'a: GTZ. April.

—. 2007. Water: *A Key to Sustainable Development.* Sana'a: GTZ.

Hafez, Mohammed M. 2008. 'Radicalization in the Persian Gulf: Assessing the Potential of Islamist Militancy in Saudi Arabia and Yemen.' *Dynamics of Asymmetric Conflict,* Vol. 1, No. 1, pp. 6–24.

al-Hakimi, Abdulsalam A. al-D. 2009. 'Small Arms in Yemen: Social Field Study.' Summary of a paper presented at the Sheba Centre for Strategic Studies workshop on Proliferation of Light Weapons: Feasible Solutions, Sana'a, 15 June. Translated from the original Arabic by Malhani Translation Services, Sana'a.

al-Hamdi, Mohammad. 2000. *Competition for Scarce Groundwater in the Sana'a Plain.* Delft: Delft University of Technology.

Hamidi, Ayman. 2009. 'Inscriptions of Violence in Northern Yemen: Haunting Histories, Unstable Moral Spaces.' *Middle Eastern Studies,* Vol. 45, No. 2. March, pp. 165–87.

Hellegers, Petra, et al. 2008. *Incentives to Reduce Groundwater Extraction in Yemen.* Report 2008-058. The Hague: LEI Wageningen UR.

Hill, Ginny. 2009. 'Yemen: Economic Crisis Underpins Southern Separatism.' *Arab Reform Bulletin.* June. <http://www.carnegieendowment.org/arb/?fa=show&article=23191>

HRW (Human Rights Watch). 2009. *In the Name of Unity: The Yemeni Government's Brutal Response to Southern Movement Protests.* New York: HRW.

Hydro-Yemen and CARE. 2005. *Enhancing the Capacity of Tribal Leaders to Resolve Disputes Related to Environmental Deprivation Project: Conflict and Water Resource Assessment.* Sana'a: Hydro-Yemen and CARE.

ICG (International Crisis Group). 2009. *Yemen: Defusing the Saada Time Bomb.* ICG Middle East Report No. 86. Brussels: ICG. 27 May.

IRIN (Integrated Regional Information Networks). 2006. 'YEMEN: When Cultural Norms Underpin Gun Ownership.' 21 May.

—. 2007. 'YEMEN: Government to Close Gun Markets.' 26 April.

al-Jaradi, Abdu. 2009. 'Social and Security Chaos Continues and Fear of Yemen Turning into Second Afghanistan.'

al-Amry, Sonja A. 2008. *Hydropolitical Challenges and the Importance of Integrating Conflict Sensitivity into Yemen's Water Sector Strategies and Activities.* Unpublished report commissioned by DFID. August.

Aljazeera.net. 2007. 'Yemen Buys Arms off Its Civilians.' Online edition, 27 May. <http://english.aljazeera.net/news/middleeast/2007/05/200852514837166932.html>

ARD. 2005. *Moving Yemen Coffee Forward: Assessment of the Coffee Industry in Yemen to Sustainably Improve Incomes and Expand Trade.* Document produced for USAID. Burlington: ARD. December.

—. 2006. *Yemen Corruption Assessment.* Document produced for USAID. Burlington: ARD. September.

Arrabyee, Nasser. 2007. 'Yemen's Illegal Firearm Vendors Face Crackdown.' *Gulf News*. 26 April.

Assamiee, Mahmoud. 2009. 'Expatriates Want Law and Security, not Conferences.' *Yemen Times*. 15 October.

Awas, Ayesh. 2009. 'Government Policy on Regulating Carrying Arms and Controlling Their Spread.' Paper presented at the Sheba Centre for Strategic Studies workshop on Proliferation of Light Weapons: Feasible Solutions, Sana'a, 15 June. Translated from the original Arabic by Malhani Translation Services, Sana'a.

Carter, Lynn. 2009. *Yemen Desktop Interagency Conflict Assessment.* Document produced for review by USAID. Washington, DC: Management Systems International.

Caton, Steven C. 2005. *Yemen Chronicle: An Anthropology of War and Mediation.* New York: Hill and Wang.

CES (Consultant Engineering Services). 2008. *Yemen Water Sector Support Programme: Sector Wide Environmental and Social Assessment.* Draft Final Report. Sana'a/New Delhi: Consultant Engineering Services (India). October.

Chatham House. 2010. MENAP *Roundtable Summary: Reform Priorities for Yemen and the 10-Point Agenda.* London: Chatham House. 18 February.

Cheterian, Vicken. 2008. 'Young Jihadi Returnees Are More Radical than Those of Al-Qaida: The Iraq Generation.' *Le Monde Diplomatique* (English edn.). December.

CSO (Central Statistical Organization), Yemen. 2009a. *Statistical Yearbook 2008*: Population. <http://www.cso-yemen.org/publiction/yearbook2/fanel/Population.xls>

—. 2009b. *Statistical Yearbook 2008*: Environment. <http://www.cso-yemen.org/publiction/yearbook2/Environment.xls>

—. 2009c. *Statistical Yearbook 2008*: Security and Justice. <http://www.cso-yemen.org/publiction/yearbook2/fanel/Security.xls>

Dahlgren, Susanne. 2008. 'The Southern Movement in Yemen.' ISIM Review, Vol. 22. Autumn, pp. 50–51.

al-Dawsari, Nadwa. 2008. 'Tribal Government in Yemen.' Unpublished draft of a paper presented at the Centre for Negotiation and Conflict Resolution, Rutgers University,

Congressional Research Service. 7 July.

Small Arms Survey. 2010. *Fault Lines: Tracking Armed Violence in Yemen.* YAVA Issue Brief No. 1. Geneva: Small Arms Survey.

UN (United Nations). 2008. Mission Report: *UN Inter-agency Framework Team Mission to Yemen, 11–17 January 2008*. Unpublished.

Varisco, Daniel. 2005. *Yemen: Sustainable Livelihoods Analysis.* Washington, DC: World Bank.

Vermillion, Douglas L. and Said al-Shaybani. 2004. *Small Dams and Social Capital in Yemen: How Assistance Strategies Affect Local Investment and Institutions.* Research Report No. 76. Colombo: International Water Management Institute.

Ward, Christopher. 2005. *Coping with Water Scarcity in Yemen: Conflict and Adaptation.* Exeter: Institute of Arab and Islamic Studies, University of Exeter.

—, Satoru Ueda, and Alexander McPhail. 2000. *Water Resources Management in Yemen.* Washington, DC: World Bank.

Weir, Shelagh. 2007. *A Tribal Order: Politics and Law in the Mountains of Yemen.* London: British Museum Press.

World Bank. 2005. *Republic of Yemen Urban Land Policy and Administration: Policy Note.* Report No. 32558-YE. Washington, DC: World Bank.

—. 2006. *Republic of Yemen: Country Social Analysis.* Report No. 34008-YE. Washington, DC: Water, Environment, Social and Rural Development Department, Middle East and North Africa Region, World Bank. 11 January.

—. 2007. *Republic of Yemen: Country Social Analysis.* Report No. 34008-YE. Washington, DC: Sustainable Development Department, Middle East and North Africa Region, World Bank. 15 April.

—. 2008. *Yemen Development Policy Review.* Report No. 35393-RY. Washington, DC: World Bank.

—. 2009. *Yemen Economic Update.* Report No. 48671. Sana'a: World Bank.

Yemen. 2007. *The Report of the Defense and Security Committee on the Draft Amendment of Law No. (40) of 1992 Regulating Carrying Firearms and Ammunitions and Their Trade.* 12 June. Translated from the original Arabic by Malhani Translation Services, Sana'a.

Yemen Post. 2009. 'Parliament to Summon Defense Minister over Suspected Chinese Ship.' 5 October.

Yemen Times. 2007. 'Child Killed in Tribal Fighting.' 5 March.

al-Zwaini, Laila. 2006. 'State and Non-state Justice in Yemen.' Paper for the conference on the Relationship between State and Non-State Justice Systems in Afghanistan, Kabul, 10–14 December.

Yemen Post. 29 June. <http://www.yemenpost.net/Detail123456789.aspx?ID=100&SubID=969&MainCat=5>

Jennings, Mary. 2009. SFD *Evaluation 2009: Final Institutional Evaluation Report. Unpublished report prepared for the UK Department for International Development.* October.

Johnsen, Gregory D. 2006. 'The Resiliency of Yemen's Aden-Abyan Islamic Army.' *Terrorism Monitor,* Vol. 4, No. 14.

Library of Congress. 2008. *Country Profile: Yemen.* Washington, DC: Library of Congress. August.

Lichtenthaeler, Gerhard. 1999. *Water Management and Community Participation in the Sa'adah Basin of Yemen.* Sana'a: World Bank.

—. 2010. *'Water Conflict and Cooperation in Yemen.'* Middle East Report, No. 254. Spring. < http://www.merip.org/mer/mer254/lichtenthaeler.html>

MacDonald, Neil and Rana Khalil. 2009. *Report of the Assessment towards a 'Whole of EU' Approach to State Building in Yemen: Addressing Fragility to Prevent State Failure.* Report prepared for the European Commission. July.

Maktari, A. 1971. *Water Rights and Irrigation Practice in Lahj*. London: Cambridge University Press.

Miller, Derek B. 2003. *Demand, Stockpiles and Social Controls: Small Arms in Yemen.* Small Arms Survey Occasional Paper No. 9. Geneva: Small Arms Survey.

Mudayash, Arafat. 2007. 'The Arms Trade in Yemen.' *Asharq al-Awsat* (London). Web edition, 9 January. <http://www.aawsat.com/english/news.asp?section=3&id=7594>

NDI (National Democratic Institute for International Affairs). 2007. *Yemen: Tribal Conflict Management Program Research Report.* Sana'a: NDI.

Oudah, Abdul-Aziz. 2009. 'Authorities Foil Weaponry Entry Attempt, Black List Arms Dealers.' *Yemen Observer.* 20 August.

Phillips, Sarah. 2007. *Evaluating Political Reform in Yemen.* Carnegie Papers: Democracy and Rule of Law Project, No. 80. February.

Reuters. 2009. 'One Dead in South Yemen Protest over Water Cuts.' 24 August. <http://uk.reuters.com/article/idUKLO506927>

Saba (Sana'a). 2007. 'Al-Alimi: Three Plans to Boost Security in Yemen.' 23 April. <http://www.sabanews.net/ar/news129976.htm>

Salmoni, Barak A., Bryce Loidolt, and Madeleine Wells. 2010. *Regime and Periphery in Northern Yemen: The Huthi Phenomenon.* Santa Monica: RAND Corporation.

Sayigh, Yezid. 2009. '*Fixing Broken Windows': Security Sector Reform in Palestine, Lebanon, and Yemen.* Carnegie Papers: Carnegie Middle East Centre, No. 17. October.

Sergeant, R. B. 1982. 'The Interplay between Tribal Affinities and Religious (Zaydi) Authority in the Yemen.' *al-Abhath,* No. 30, pp. 11–50.

Sharp, Jeremy M. 2009. *Yemen: Background and U.S. Relations.* Report RL34170. Washington, DC:

نبذة عن تقييم العنف المسلح في اليمن

تقييم العنف المسلح في اليمن مبادرة يديرها مسح الأسلحة الصغيرة، وهو مشروع بحث مستقل تابع للمعهد العالي للدراسات الدولية والتنموية في جنيف. ويسعى المشروع، الذي صمم بدعم من منتدى المملكة المتحدة لمنع الصراع، إلى جمع ونشر البحوث الكمية والنوعية دعماً للجهود المبذولة في إطار منع العنف المسلح الحقيقي والمتصور، والحد منه، في اليمن. وسيركز مشروع تقييم العنف المسلح في اليمن على معالجة مواضيع البحث بشكلها العريض التالية:

- الطلب على الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى (الدوافع والوسائل)؛
- نماذج العنف المسلح والقوة المحركة للعنف المسلح (من عوامل الخطر)؛
- أثر الأسلحة الصغيرة والأسلحة الأخرى (على مجموعات سكانية ومناطق جغرافية معينة)؛
- سوق الأسلحة الصغيرة والمخزونات في جميع أنحاء بلد (العرض)، و
- قياس فعالية مختلف النهج لمنع العنف المسلح والحد منه.

ويستخلص تقييم العنف المسلح في اليمن معلوماته بواسطة إجراء مقابلات مع مُخبرين رئيسيين وعمل بحوث ميدانية وتحليل ثانوي لمصادر البيانات المتوفرة، إلى جانب استعراض الأدبيات العامة المتاحة (باللغتين العربية والانجليزية). وسيقوم، حيثما كان ذلك مناسبا، بتثليث النتائج مع الإحصاءات المتوفرة (على سبيل المثال في حقل الجريمة) وسجلات الصحة العامة (على سبيل المثال بيانات دخول المستشفى) ورصد وسائط الإعلام أو «تقارير تتصل بالحوادث». وستنشر ملخصات بالنتائج الرئيسية بشكل دوري في شكل تقارير قصيرة ذات صلة بالسياسات، فضلا عن تقرير نهائي سيصدر في أواخر سنة ٢٠١٠. وسيجرى توفير جميع المنشورات باللغتين الانجليزية والعربية. لمزيد من المعلومات، انظر www.yemen-ava.org

ائتمانات

مدير المشروع: روبرت موغا
منسق المشروع: غافن هيلز
تحرير: اميل ليبرون
تصميم وتخطيط : ريتشارد جونز (rick@studioexile.com)
تدقيق: اليكس بوتر (fpcc@mtnloaded.co.za)

الاتصال

للحصول على مزيد من المعلومات أو لإبداء رأي أو ملاحظات، اتصل بروبرت موغا مدير بحوث مسح الأسلحة الصغيرة على البريد الإلكتروني:

robert.muggah@smallarmssurvey.org

Yemen Armed Violence Assessment
Small Arms Survey
Avenue Blanc 47
Genève 1202
Switzerland
رقم الهاتف: ٥٧٧٧ ٩٠٨ ٢٢ ٤١ +
رقم الفاكس: ٢٧٣٨ ٧٣٢ ٢٢ ٤١+

زر الموقع www.smallarmssurvey.org

small arms survey

YEMEN ARMED VIOLENCE ASSESSMENT
www.yemen-ava.org